E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.6/1999/2
22 December 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة مركز المرأة
الدورة الثانية والأربعون
١-١٢ آذار/ مارس ١٩٩٩
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة

متابعة تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين

تقرير الأمين العام

موجز

طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ١٢٠/٥٣ المؤرخ ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، أن يقدم إليها وإلى لجنة مركز المرأة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي تقريرا سنويا عن متابعة إعلان ومنهاج عمل بيجين والتقدم المحرز في تنفيذهما. ووردت أيضا ولايات مماثلة في قرارات الجمعية العامة ٢٠٣/٥٠ و ٦٩/٥١ و ١٠٠/٥٢. ويشدد هذا التقرير على الجهود التي اضطلعت بها الأمانة العامة في دعم وتبسيط منظور لنوع الجنس في الأنشطة الرئيسية، وأنشطة المتابعة بما فيها الأنشطة التي اضطلعت بها المنظمات غير الحكومية، منذ تقديم التقرير السابق للأمين العام عن هذا الموضوع (E/CN.6/1998/2 و Add.1 و Add.2). وهو يتضمن خطة عمل مشتركة لشعبة النهوض بالمرأة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ولهذا التقرير إضافة تتضمن تحليلا لخطط عمل واستراتيجيات وطنية إضافية قدمت إلى الأمانة العامة في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير.

* E/CN.6/1999/1.

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا -	مقدمة	١-٥	٣
ثانيا -	التقدم المحرز في متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة وفي إدماج منظور لنوع الجنس في الأنشطة الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة	٦-٥٢	٤
ثالثا -	خطة العمل المشتركة لشعبة النهوض بالمرأة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان	٥٣-٧٣	١٨
	ألف - تقييم تنفيذ خطة العمل الحالية	٥٤-٦٠	١٨
	باء - خطة عمل مشتركة لعام ١٩٩٩	٦١-٧٣	٢٠
رابعا -	المعلومات المقدمة بموجب ولايات محددة	٧٤-١١٨	٢٣
	ألف - حالة المرأة الفلسطينية والمساعدة المقدمة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	٧٤-١١٢	٢٣
	باء - الإفراج عن النساء والأطفال المحتجزين كرهائن في المنازعات المسلحة والمسجونين	١١٣-١١٨	٣٢

أولا - مقدمة

١ - وضع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٦/١٩٩٦ المتعلق بمتابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، برنامج عمل لجنة مركز المرأة وقرر، في جملة أمور، أن يقدم الأمين العام في إطار البند ٣ (أ) من جدول أعمال اللجنة تقريرا سنويا عن التدابير المتخذة والتقدم المحرز في إدماج منظور لنوع الجنس في الأنشطة الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة.

٢ - وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ١٢٠/٥٣، أن يقدم إليها سنويا، عن طريق لجنة مركز المرأة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريرا عن متابعة إعلان ومنهاج عمل بيجين والتقدم المحرز في تنفيذهما. ووردت ولايات مماثلة في قرارات الجمعية العامة ٢٠٣/٥٠ و ٦٩/٥١ و ١٠٠/٥٢.

٣ - وترد في كل من التقارير الثلاثة التي قدمت في أثناء السنة، المعلومات الأوثق صلة بالهيئة الحكومية الدولية المعنية. ويؤكد التقرير المقدم إلى لجنة مركز المرأة على الجهود التي بذلتها الأمانة العامة في تعزيز إدماج منظور لنوع الجنس في الأنشطة الرئيسية، وأنشطة المتابعة التي اضطلعت بها منظمات غير حكومية ومنظمات أخرى. ويركز التقرير المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي على تسهيل المهمة التنسيقية للمجلس. ويتضمن التقرير المقدم إلى الجمعية العامة المعلومات الواردة من جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة، بما فيها الوكالات المتخصصة والمؤسسات المالية الدولية، وتحليلا للأنشطة المضطلع بها على الصعيد الوطني وأنشطة المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني.

٤ - وقد أُعد هذا التقرير امتثالا لقرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٣. ويتضمن الفرع ثالثا منه خطة عمل مشتركة لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وشعبة النهوض بالمرأة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، على النحو المطلوب في قرار لجنة مركز المرأة ٥/٣٩. وأعد الفرع رابعا استجابة لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٠/١٩٩٨ المتعلق بالمرأة الفلسطينية، وقرار لجنة مركز المرأة ٢/٤٢ بشأن الإفراج عن النساء والأطفال المحتجزين في النزاعات المسلحة، بمن فيهم أولئك الذين سجنوا لاحقا.

٥ - وتتضمن الإضافة (E/CN.6/1999/2/Add.1) لهذا التقرير تحليلا لـ ٢٠ خطة عمل واستراتيجية وطنية إضافية قدمت إلى الأمانة العامة استجابة لمذكرة شفوية مؤرخة ٢ تموز/يوليه ١٩٩٨ وجهت إلى الدول الأعضاء. ويستكمل هذا تقرير الأمين العام المقدم إلى لجنة مركز المرأة في دورتها الثانية والأربعين في آذار/ مارس ١٩٩٨، المعنون "تقرير تجميعي عن خطط العمل والاستراتيجيات الوطنية لتنفيذ منهاج عمل بيجين" (E/CN.6/1998/6).

ثانيا - التقدم المحرز في متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة وفي إدماج منظور لنوع الجنس في الأنشطة الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة

٦ - ستواصل لجنة مركز المرأة في دورتها الثالثة والأربعين إجراء تقييمها للتقدم المحرز على مختلف المستويات في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين وفي إدماج منظور لنوع الجنس في الأنشطة الرئيسية. وستكمل، بصورة خاصة، استعراضها لمجالات الاهتمام الحاسمة في منهاج العمل بتقييم للمرأة والصحة، والآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة. وستشرع أيضا في الاستعراض والتقييم الشاملين لتنفيذ منهاج العمل وفي الأعمال التحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية المقرر عقدها في الفترة من ٥ إلى ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. ويكمل هذا التقرير التقارير المقدمة عن تلك المواضيع.

ألف - الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي

١ - الدورة الثالثة والخمسون للجمعية العامة

٧ - ركز تقرير الأمين العام عن تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (A/53/308) على أنشطة المتابعة التي اضطلعت بها كيانات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الاحتياجات البشرية والمالية للتنفيذ. واسترعى التقرير في استنتاجاته الانتباه إلى استنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتفق عليها ٢/١٩٩٧ وقرار المتابعة الذي اعتمده المجلس (القرار ٤٣/١٩٩٨) بشأن إدماج منظور لنوع الجنس في الأنشطة الرئيسية كأساس ثابت لخطوات عملية من أجل تحقيق تقدم ملموس في إدماج منظور لنوع الجنس في الأنشطة الرئيسية على جميع المستويات وفي كافة الميادين. وخلص التقرير كذلك إلى أنه ما زال يتعين إجراء تقييم أعم يتضمن مؤشرات وتوصيات لمزيد من العمل بخصوص بناء القدرات من أجل إدماج منظور نوع الجنس على الصعيد الوطني. ويتيح نظر اللجنة في مجال الاهتمام الحاسم رابعا - حاء (الآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة) في دورتها الحالية فرصة لطرق هذه المسألة على أساس الأولوية.

٨ - وشددت الجمعية العامة، في قرارها ١٢٠/٥٣، على ضرورة أن يتخذ الأمين العام والهيئات الحكومية الدولية مزيدا من الخطوات لتنفيذ استنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتفق عليها ٢/١٩٩٧ والقرارين ٤٣/١٩٩٨ و ٢٦/١٩٩٨ (فيما يتعلق بالأنشطة التنفيذية والنهوض بالمرأة). وفي هذا الصدد، طُلب إلى الأمانة العامة مرة أخرى أن تعرض القضايا والنهج بطريقة تراعي نوع الجنس عند إعداد التقارير، كي تتيح للآلية الحكومية الدولية أساسا تحليليا لوضع سياسات تراعي قضايا الجنسين. وطلبت الجمعية العامة إدماج منظور لنوع الجنس في جميع الأنشطة التنفيذية، وأكدت على دور المنسقين المقيمين في هذا الصدد. وطُلب إلى المجلس أن يكفل جعل إدماج الجوانب المتعلقة بنوع الجنس جزءا لا يتجزأ من جميع أنشطته المتعلقة بالمتابعة المتكاملة لمؤتمرات الأمم المتحدة الأخيرة. وقامت الجمعية العامة، في قرارها ١٩٢/٥٣ المتعلق بالاستعراض الذي يجرى كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع

بها منظومة الأمم المتحدة، بتحديد العلاقة بين الجنسين كموضوع شامل للقطاعات، وطلبت إلى الأمين العام وجهاز الأمم المتحدة الإنمائي اتخاذ جميع التدابير لضمان تحقيق التوازن بين الجنسين عند إجراء التعيينات. وشددت أيضا على الحاجة إلى إدماج مفهوم نوع الجنس في الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة في جميع الميادين، ولا سيما دعما للقضاء على الفقر.

٩ - وواصلت الجمعية العامة توفير التوجيه من أجل التحضير للدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام ٢٠٠٠ (القرار ١٢٠/٥٣). وقررت أن يكون عنوان الدورة الاستثنائية "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين، التنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين". ودعت لجنة مركز المرأة بوصفها اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية إلى اقتراح جدول الأعمال (الهيكل والمواضيع) والوثائق للدورة الاستثنائية، واضعة في الاعتبار قرار الجمعية العامة ٢٣١/٥٢. ودعت لجنة مركز المرأة أيضا إلى أن تركز بصفة خاصة على التقرير المطلوب من الأمين العام والذي يتضمن اقتراحات بشأن الإجراءات والمبادرات الأخرى التي يمكن النظر فيها أثناء الاستعراض من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين، مع إيلاء الاهتمام لمسألة إدماج منظور لنوع الجنس في الأنشطة الرئيسية، وللاتجاهات والمواضيع المشتركة الشاملة لمجالات الاهتمام الحاسمة الـ ١٢. وهذا التقرير معروض على اللجنة في الوثيقة E/CN.6/1999/PC/2.

١٠ - وأكدت الجمعية العامة على دور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ منهاج العمل وعلى الحاجة إلى مشاركتها النشطة في الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية، وكذلك الحاجة إلى ضمان القيام بالترتيبات الملائمة لمساهماتها في الدورة الاستثنائية. وعلى وجه التحديد، أوصت المجلس بأن يمدد إلى غاية الدورة الثالثة والأربعين للجنة مركز المرأة فترة تطبيق التدابير المؤقتة لمشاركة المنظمات غير الحكومية، الواردة في مقرر المجلس ٢٩٨/١٩٩٧. وفضلا عن ذلك، دعت الجمعية العامة لجنة مركز المرأة، التي ستجتمع بوصفها اللجنة التحضيرية في آذار/ مارس ١٩٩٩، إلى أن تقدم للجمعية العامة توصيات بالترتيبات الملائمة لإشراك المنظمات غير الحكومية في الدورة الاستثنائية. ووفقا لذلك، فإن لجنة مركز المرأة، إذ تجتمع بوصفها اللجنة التحضيرية قد تود في دورتها الحالية أن تنظر في مسألة مشاركة المنظمات غير الحكومية في الدورة الاستثنائية لكي تتمكن الجمعية العامة من اتخاذ مقرر في دورتها الرابعة والخمسين.

١١ - وأوصت الجمعية العامة أيضا المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن يقرر أنه يمكن للمنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس، وكذلك المنظمات غير الحكومية التي شاركت في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتي ما زال النظر جاريا في طلباتها للحصول على مركز استشاري لدى المجلس، أن تشارك في دورات اللجنة عندما تجتمع بوصفها اللجنة التحضيرية، في ١٩٩٩ و ٢٠٠٠. وستحيط الأمانة العامة جماعة المنظمات غير الحكومية علما بمقرر المجلس ٣٠١/١٩٩٨ المتعلق بمشاركة المنظمات غير الحكومية في دورات اللجنة حين تتصرف بوصفها اللجنة التحضيرية.

١٢ - وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم بنهاية عام ١٩٩٩ تجميعا للإحصاءات والمؤشرات المستكملة، بما في ذلك إصدار مجلد عن المرأة في العالم. ونظرا لعدم وجود اعتماد في الميزانية العادية

لإعداد هذا التقرير، فقد تعين التماس موارد من مصادر خارجة عن الميزانية. وحتى تاريخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، قامت بإعلان تبرعات الحكومات وكيانات الأمم المتحدة التالية: ألمانيا، وأيسلندا، والدانمرك، وفنلندا، ومالطة، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، وهولندا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي. وقد شرعت الشعبة الإحصائية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في العمل لنشر هذا التقرير. ويتوقع أن يصدر في أوائل عام ٢٠٠٠.

١٣ - وفي القرار ١٢٠/٥٣ أيضا، شجعت الجمعية العامة الحكومات على تقديم ردود على الاستبيان الذي أعدته الأمانة العامة بشأن تنفيذ إعلان وخطة عمل بيجين. وقد وجه الاستبيان في رسالة مؤرخة ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ إلى جميع الحكومات، التي دعيت إلى إرسال ردود في تاريخ أقصاه ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩ للسماح للأمانة العامة بالاستفادة من الردود في التحضير للدورة الاستثنائية. والاستبيان متاح أيضا في موقع شعبة النهوض بالمرأة على شبكة الإنترنت (www.un.org/womenwatch/daw). وترد تفاصيل أخرى بشأن الاستبيان في الوثيقة E/CN.6/1999/PC/3.

١٤ - وقد تم تشجيع الاضطلاع بأنشطة تحضيرية إقليمية مناسبة، ومن المتوقع أن تقدم النتائج كإسهام في أعمال لجنة مركز المرأة في دورتها الرابعة والأربعين في عام ٢٠٠٠. وبالإضافة إلى المعلومات المقدمة في التقريرين السابقين (A/52/789 و A/53/308)، تم حديثا إنجاز أو تخطيط الأنشطة التحضيرية الإقليمية التالية.

١٥ - عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا مؤتمر المتابعة الثاني لبيجين، بالتعاون مع جامعة الدول العربية وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، في بيروت في الفترة من ١٢ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. وقد شكل هذا المؤتمر الاجتماع التحضيري الإقليمي للدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي ستعقد في عام ٢٠٠٠. وتقوم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا أيضا في الوقت الحاضر بعقد مؤتمر عربي من أجل المتابعة المتكاملة لمؤتمرات الأمم المتحدة العالمية، في بيروت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. وستعقد اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ اجتماعا حكوميا دوليا رفيع المستوى في بانكوك في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وانعقد في سنتياغو في الفترة من ١٩ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ المؤتمر الإقليمي المعني بإدماج المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واعتمد "توافق آراء سنتياغو" (انظر A/53/87). وستعقد اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الدورة الثامنة للمؤتمر الإقليمي في عام ٢٠٠٠. وعقدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بمناسبة الذكرى السنوية الأربعين لإنشائها، مؤتمرا إقليميا تحت عنوان "المرأة والتنمية الاقتصادية: الاستثمار في مستقبلنا" (نيسان/أبريل ١٩٩٨). وتجري اللجنة الاقتصادية لأوروبا مشاورات على الصعيد الحكومي بغية عقد اجتماع للخبراء يستعرض القضايا والسياسات في بلدان اللجنة الاقتصادية لأوروبا من حيث اتصالها بالمساواة بين الجنسين وحالة المرأة في الميدان الاقتصادي. وفضلا عن ذلك، ستجري مناقشة التحضيرات الإقليمية لاستعراض منهاج عمل بيجين، وذلك في الاجتماع

التنسيقي الإقليمي السنوي الذي تقرر عقده متابعة لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣/١٩٩٨ المتعلق باستعراض اللجان الإقليمية. وسترأس الاجتماع نائبة الأمين العام.

١٦ - وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ٢٣١/٥٢، أن يدعو جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج، إلى المشاركة بشكل فعلي في الأنشطة التحضيرية والمشاركة على أعلى المستويات في الدورة الاستثنائية، بما في ذلك من خلال تقديم عروض عن أفضل الممارسات، وعن العقبات التي ووجهت، ورؤية للمستقبل تهدف إلى التعجيل بتنفيذ منهاج العمل ومعالجة الاتجاهات الجديدة والناشئة. ووفقا لذلك، دعا الأمين العام رؤساء الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج واللجان الإقليمية، في رسالة مؤرخة ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٨، إلى المشاركة في الأنشطة التحضيرية للدورة الاستثنائية، وإلى التعاون مع مستشارته الخاصة المعنية بقضايا الجنسين والنهوض بالمرأة في هذا المسعى بما في ذلك في إطار اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين. وحتى كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، أعلن ١٠ رؤساء وكالات التزامهم بتنفيذ منهاج العمل وبالمشاركة في الأنشطة التحضيرية للدورة الاستثنائية وفي أعمال الدورة ذاتها.

٢ - الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية لعام ١٩٩٩

١٧ - تم في وقت سابق تقديم تقرير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/1998/53) عن الاجراءات التي اتخذتها الهيئات الحكومية الدولية، ولا سيما اللجان الفنية للمجلس، في ١٩٩٨. ويسترعى اهتمام اللجنة بصورة خاصة إلى ما قررته لجنة حقوق الإنسان، في قرارها ٣٣/١٩٩٨، بخصوص الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد عينت لجنة حقوق الإنسان، في ذلك القرار، مقررا خاصا تركز ولايته على الحق في التعليم، مع مراعاة اعتبارات نوع الجنس، وبخاصة على حالة الطفلة واحتياجاتها، وتشجيع القضاء على جميع أشكال التمييز في التعليم. ويتوقع أن يقدم المقرر الخاص تقريرا لأول مرة إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الخمسين (٢٢ آذار/ مارس - ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩). وستكون كل التقارير المتصلة بحالة المرأة في ميدان الحق في التعليم متاحة للجنة حقوق الإنسان. وسيكون تقرير المقرر الخاص أيضا متاحا للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في دورتها الحادية والعشرين، في عام ١٩٩٩.

١٨ - واستنادا إلى منهاج العمل وقرارات الجمعية العامة ٢٠٣/٥٠ و ٦٩/٥١ و ١٠٠/٥٢، قرر المجلس، في مقرره ٢٩٨/١٩٩٨، أن يكون موضوع الجزء الرفيع المستوى من دورته الموضوعية، لعام ١٩٩٩ "دور العمالة والعمل في القضاء على الفقر: التمكين للمرأة والنهوض بها".

١٩ - ويتوقع أن المجلس، لدى نظره في الموضوع، سيستفيد من عدد من الأنشطة الجارية وأن يكون له تأثير هام عليها. وأهم شيء هو أن الدراسة الاستقصائية العالمية لدور المرأة في التنمية لعام ١٩٩٩ ستكون متاحة لتعزيز المداولات الحكومية الدولية. وستتضمن الدراسة الاستقصائية تحليلا للاتجاهات

العالمية الكبرى تراعى فيه قضايا الجنسين. وستقيم أيضا حالة المرأة في عالم العمل في سياق العولمة. ويجري حاليا إعداد الدراسة الاستقصائية في إطار مشروع تعاوني تشترك فيه عدة كيانات لمنظومة الأمم المتحدة وبقيادة شعبة النهوض بالمرأة. وتتضمن ورقة غرفة اجتماع معروضة على لجنة مركز المرأة (E/CN.6/1999/CRP.3) موجزا أوليا يبرز الاتجاهات والاستنتاجات الرئيسية.

٢٠ - ويتيح النظر في هذا الموضوع للمجلس فرصة للتأكيد على أهمية وتأثير اعتبارات نوع الجنس فيما يتعلق بالعمالة واستئصال الفقر، وبالتالي لتوفير التوجيه في مجال السياسات، من منظور نوع الجنس، للعمليات الجارية مثل استعراض المؤتمر العالمي للتنمية الاجتماعية والجهود المبذولة على نطاق المنظومة لاستئصال الفقر. ويمكن أن يقوم المجلس، انطلاقا من إجراءاته الحديثة بما فيها استنتاجاته المتفق عليها بشأن استئصال الفقر لعام ١٩٩٦، وبشأن إدماج اعتبارات نوع الجنس في الأنشطة الرئيسية لعام ١٩٩٧، أن يزيد من توضيح ضرورة مراعاة اعتبارات نوع الجنس لكي تكون الجهود الرامية إلى استئصال الفقر وسياسات توفير العمالة مستدامة وناجحة، ولا سيما في سياق العولمة وإعادة الهيكلة الاقتصادية.

٢١ - ويسترعى الانتباه أيضا إلى مقرر المجلس ٢٩٠/١٩٩٨ الذي قرر فيه المجلس، في جملة أمور، أن يعقد اجتماعا غير رسمي مع أفرقة خبراء بعد دورته التنظيمية المستأنفة لعام ١٩٩٩ مباشرة. وفي ذلك الاجتماع، سينظر المجلس بطريقة شاملة في العمل الذي تقوم بإنجازه حاليا منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات دولية ووطنية أخرى ذات صلة بشأن المؤشرات الأساسية لقياس التقدم المحرز صوب تنفيذ المتابعة المتكاملة والمنسقة لجميع المؤتمرات الرئيسية واجتماعات القمة للأمم المتحدة. وبما أن المجلس سيركز، كخطوة أولى، على الإحاطة علما بالانجازات وتحديد أوجه التداخل والازدواجية والفجوات في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والميادين المتصلة بها على جميع المستويات، فإن الاجتماع غير الرسمي سيتيح فرصة لإجراء تقييم نقدي لمدى استجابة اعتبارات نوع الجنس لهذه المؤشرات السياسية. وفي هذا الصدد، يمكن أن يتضمن عمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ولا سيما جهود إدماج اعتبارات نوع الجنس في الأنشطة الرئيسية لعملية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، معلومات مفيدة للمناقشات في المجلس. وقد قدم الفريق الفرعي التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المعني باعتبارات نوع الجنس تعليقات وإسهامات مستفيضة إلى الفريق العامل التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المعني بالمؤشرات المشتركة.

باء - الأنشطة المضطلع بها لدعم إدماج منظور نوع الجنس في الأنشطة الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة

٢٢ - منذ اعتماد استنتاجات المجلس المتفق عليها بشأن إدماج اعتبارات نوع الجنس في الأنشطة الرئيسية (٢/١٩٩٧) وقيام الأمين العام فيما بعد بإحالتها إلى جميع رؤساء الإدارات، والصناديق، والبرامج، واللجان الإقليمية، وإلى رؤساء الوكالات المتخصصة والمؤسسات التجارية والمالية الدولية (انظر E/1998/64 للاطلاع على عرض مفصل للأنشطة المضطلع بها)، واصلت المستشارة الخاصة المعنية بقضايا الجنسين

والنهوض بالمرأة متابعة تنفيذها مع كبار المسؤولين في مختلف كيانات المنظومة. ويرد أدناه عرض موجز لهذه الأنشطة.

٢٣ - استمرت المستشارة الخاصة في العمل مع إدارة عمليات حفظ السلام في وضع مشروع متعلق بإدماج منظور نوع الجنس في عمليات حفظ السلام ذات الأبعاد المتعددة. وتمت إتاحة مقترح مشروع للوفود المهتمة في منتصف ١٩٩٨، وتم فيما بعد تلقي تعهدات من عدد من الحكومات. وللمشروع أربعة أهداف رئيسية: تحليل مدى انعكاس منظور نوع الجنس في جميع أطوار عمليات حفظ السلام، بغية تعزيز هذا المنظور؛ وزيادة عدد النساء في العمليات المتعددة الأبعاد على جميع المستويات؛ وتقييم تأثير أفراد حفظ السلام على السكان المحليين، ولا سيما النساء؛ واستعراض مشاركة نساء المجتمعات المحلية في أنشطة حفظ السلام وتعزيزه. ومن المتوقع أن يبدأ تنفيذ المشروع في أوائل ١٩٩٩. وقد قامت إدارة عمليات حفظ السلام أيضا بزيادة جهودها لتحسين التوازن بين الجنسين في المقر وفي الميدان.

٢٤ - وجرت متابعة أخرى مع مكتب خدمات المراقبة الداخلية. ناقشت المستشارة الخاصة مع المكتب فرص إدماج اعتبارات نوع الجنس في تقييمين متعمقين جاريين (وهما تقييما نزع السلاح والمساعدة الانتخابية). وقد يتيح تقديم التقييمين المتعمقين للجنة البرنامج والتنسيق في ١٩٩٩ أساسا جيدا لتقييم الطريقة التي يمكن بها للمكتب أن يستفيد في عمله من اعتبارات نوع الجنس.

٢٥ - وأنشئ فريق استشاري لمسائل نوع الجنس يتألف من ممثلين لجميع شعب ومكاتب إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية برئاسة المستشارة الخاصة، من أجل دعم إدماج اعتبارات نوع الجنس في العناصر الرئيسية لجميع أنشطة الإدارة. وتولى حاليا عناية خاصة لمختلف عمليات استعراض المؤتمرات التي أدت الإدارة دورا قياديا فيها أو كانت مشاركا رئيسيا فيها (المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية)، والمتابعة المنسقة والمتكاملة لمؤتمرات الأمم المتحدة. وعلى غرار ذلك، يجري حاليا الفريق الاستشاري المعني باعتبارات نوع الجنس تقييما لتحديد كيف يمكن القيام على أفضل وجه، لدى إعداد المنشورات الرئيسية للإدارة بما فيها الدارسة الاقتصادية والاجتماعية للعالم والتقرير عن الحالة الاجتماعية للعالم، تلبية طلب المجلس والجمعية العامة تقديم القضايا والنهج بطريقة تراعي اعتبارات نوع الجنس.

٢٦ - واجتمعت المستشارة الخاصة مع الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وكبار المسؤولين في اللجنة، بالاقتران مع مشاركتها في اجتماع فريق الخبراء المعني بالآليات الوطنيـــة الذي نظمته شعبـة النهوض بالمرأة بالتعاون مع اللجنة الإقليمية (سنتياغو، ٣١ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر)، وذلك لاستعراض الجهود التي تبذلها اللجنة حاليا لكفالة إدماج منظور يراعي نوع الجنس في برامجها وسياساتها. ونوقش بصورة خاصة مشروع اللجنة الجاري في هذا الميدان مع الوكالة الألمانية للتعاون الإنمائي، وتم النظر في إمكانية تكراره في لجان إقليمية أخرى واستعراض التجارب المشابهة في مقر الأمم المتحدة، مثل حلقة العمل التي نظمتها إدارة الشؤون السياسية والمعنية بإدماج اعتبارات نوع

الجنس في الأنشطة الرئيسية. وأتاح الاجتماع أيضا فرصة لمناقشة مسألتي التوازن بين الجنسين وتهيئة بيئة عمل تراعي نوع الجنس.

٢٧ - وتمكنت المستشارة الخاصة، بفضل الزيارة التي قامت بها إلى روما بالاقتران مع انعقاد حلقة العمل المعنية بتوخي نهج قائم على الحقوق للنهوض بالمرأة وتمكينها وتحقيق المساواة بين الجنسين (انظر الفقرات ٣٩ - ٤١ أدناه) بمقابلة المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي وكبار المسؤولين في الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. وفي كل مقابلة، نوقشت المشاركة في الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية، وتعزيز إدماج اعتبارات نوع الجنس في العناصر الرئيسية لكافة السياسات والبرامج، ومسألتي التوازن بين الجنسين وبيئة العمل التي تراعي نوع الجنس. واستعرضت الدراية المكتسبة من تقييم التأثير الحالي والأثر الطويل الأجل للتدريب الإلزامي على مراعاة نوع الجنس، وهو التقييم الذي أجرته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة على نطاق الوكالة وشمل زهاء ٧٠٠ موظف تقني، كما نوقشت فائدته بالنسبة للمنظومة ككل.

٢٨ - وتسعى المستشارة الخاصة أيضا إلى مقابلة كبار المسؤولين في الأمم المتحدة الذين توجد مقار منظماتهم خارج نيويورك، كلما قدموا إلى المقر في مهمة، وذلك لمناقشة متابعة منهاج العمل، وإدماج اعتبارات نوع الجنس في الأنشطة الرئيسية، والمسائل المتعلقة بالتوازن بين الجنسين.

٢٩ - ومنذ أن ترأست بعثة مشتركة بين الوكالات معنية بمراعاة نوع الجنس موفدة إلى أفغانستان في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، لم تنفك المستشارة الخاصة تشارك بصورة فاعلة في عمل فريق الدعم لأفغانستان. وقد أيد فريق الدعم تقرير البعثة المشتركة بين الوكالات في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. واستعرض الاجتماع الثالث لفريق الدعم بعض توصيات التقرير في لندن، في أيار/ مايو ١٩٩٨. وقد عمم التقرير على نطاق واسع وأدى دورا حفازا في زيادة وعي المجتمع الدولي بحالة المرأة في أفغانستان. ووضع التقرير في الحسبان في وثائق التخطيط المشترك بين الوكالات التي صدرت لاحقا فيما يتعلق بالمساعدة الإنسانية في أفغانستان، ونظرت فيه الهيئات الحكومية الدولية أيضا. وقد أبرز الإطار الاستراتيجي لأفغانستان، الذي حدد المبادئ والأهداف والترتيبات المؤسسية لاستراتيجية سياسية ومساعدة تكونان أكثر اتساقا وفعالية وتكاملا، أن الحاجة إلى توخي نهج قائم على أساس مبادئ لم تظهر في أي مكان بأكثر جلاء مما هي عليه في سياق التمييز على أساس نوع الجنس في أفغانستان. وتناول هدفان من الأهداف الأساسية الخمسة الاستراتيجية المساعدة الواردة في الإطار الاستراتيجي حماية وتعزيز حقوق الإنسان، مع التشديد بوجه خاص على اعتبارات نوع الجنس.

٣٠ - واستعرض فريق الدعم لأفغانستان في كانون الأول/ ديسمبر استكمالا آخر أعدته المستشارة الخاصة. وأظهر هذا التقرير، وغيره من التقارير الحديثة للأمم المتحدة[1]، بقدر ما هي تتعلق بوضع المرأة، زيادة تدهور الأحوال الاقتصادية للمرأة؛ وانتشار حالات التعسف وانتهاك حقوق الإنسان للمرأة على نطاق واسع؛ واستمرار إنفاذ تدابير تمييزية ضد المرأة؛ واستمرار العنف، بما فيه اغتصاب وقتل النساء؛ وتناقص

الاحترام للمرأة، وذلك رغم الجهود التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية بدعم من جماعة المانحين. وقد تأثر تنفيذ توصيات البعثة المشتركة بين الوكالات والمعنية بقضايا الجنسين بالحالة السياسية في الميدان، فضلا عن نتائج الزلازل في شباط/فبراير وأيار/ مايو ١٩٩٨ وانسحاب موظفي الأمم المتحدة الدوليين من البلد لأسباب أمنية. وفي الوقت نفسه، تشمل التطورات الإيجابية الاهتمام الحالي على الصعيد الحكومي الدولي بحالة المرأة في أفغانستان؛ والزيارات التي قامت بها إلى أفغانستان شخصيات رفيعة المستوى أكدت على انشغال المجتمع الدولي بحالة المرأة (على سبيل المثال، المديرة التنفيذية لليونيسيف بالنيابة عن لجنة التنسيق الإدارية)؛ والتعيين الوشيك لمستشارة معنية بقضايا الجنسين ومستشار معني بحقوق الإنسان في مكتب المنسق المقيم؛ وإنشاء وحدة تنسيق لقضايا الجنسين في الميدان بمشاركة ممثلين لوكالات الأمم المتحدة العاملة في أفغانستان. وفضلا عن ذلك، يجري التخطيط لتدريب الموظفين على مراعاة نوع الجنس، وتقوم حاليا وحدة التنسيق لقضايا الجنسين بوضع مقاييس دنيا لأفضل الممارسات في مجال التخطيط الذي يراعي نوع الجنس.

٣١ - وتشارك المستشارة الخاصة في الجهود الجارية لمنظومة الأمم المتحدة، تحت قيادة نائبة الأمين العام، لوضع مبادئ توجيهية ذات استخدام عام لتصميم نهج إطاري استراتيجي يسمح بالاستجابة لحالات الأزمات وتجاوزها، بغية تأمين أن أي إطار عمل من هذا النوع سوف يراعي اعتبارات نوع الجنس، وقد استفادت المستشارة الخاصة في ذلك من الخبرة التي اكتسبتها لجنة التنسيق الإدارية في وضع إطار عمل استراتيجي لأفغانستان.

٣٢ - ومن الأمثلة الأخرى عن ازدياد العناية بقضايا الجنسين، قيام الأمين التنفيذي للاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية بإنشاء مركز تنسيق معني بقضايا الجنسين داخل الاتحاد. وقد اعتمد مؤتمر مفوضي الاتحاد (١٢ تشرين الأول/أكتوبر - ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨) بالإجماع، القرار PLEN/1 متعلقا بإدماج منظور لنوع الجنس في أعمال الاتحاد. وأقر مؤتمر المفوضين، على وجه التحديد، في ذلك القرار بأن الإجراء الذي اتخذه الاتحاد كان لازما في ضوء القرار الذي اتخذته الجمعية العامة بعقد دورة استثنائية في عام ٢٠٠٠. ولاحظ المؤتمر أيضا ضرورة أن يقوم الاتحاد بالتحقيق في تأثير تكنولوجيات الاتصالات على المرأة والرجل وبتحليلها وزيادة فهمها، وأن تتضمن كافة سياسات الاتحاد، وبرامج عمله، وأنشطته في مجال نشر المعلومات، ومنشوراته، وأفرقته الدراسية، وحلقاته الدراسية، ومؤتمراته، منظورا متعلقا بنوع الجنس. وأشار المؤتمر على الأمين العام للاتحاد بأن يسهل عمل مركز التنسيق التابع للاتحاد والمعني بقضايا الجنسين، وبأن يكفل إدماج منظور نوع الجنس في برامج العمل والقيادة وأنشطة تنمية الموارد البشرية لجميع القطاعات؛ وبأن يقدم إلى مؤتمر المفوضين المقبل تقريرا عما تم تحقيقه من نتائج والتقدم المحرز. وتقوم أمانة الاتحاد حاليا بوضع خطة عمل لتنفيذ ذلك القرار وقرار إنشاء مركز التنسيق. ومن المتوقع أن يشمل ذلك عقد حلقة دراسية أو اجتماع فريق مناقشة بالاقتران مع انعقاد اجتماع مجلس الاتحاد في جنيف في حزيران/يونيه ١٩٩٩.

٣٣ - وتولى حاليا عناية متواصلة لكفالة أن ينعكس منظور نوع الجنس، على نحو ملائم، في عمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وبخاصة في مجالات مثل عملية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والتقييمات القطرية المشتركة، وفي وضع إطار عمل بشأن المؤشرات. ويتيح قيام مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بإنشاء فريق فرعي معني بقضايا الجنسين ويرأسه صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، آلية رصد للمجموعة توفر لها المدخلات والتوجيه. وتشترك شعبة النهوض بالمرأة في عضوية الفريق الفرعي.

٣٤ - وتواصل التعاون بين شعبة النهوض بالمرأة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، بشأن المشروع المشترك "رصد المرأة" وهو موقع للأمم المتحدة على شبكة الإنترنت معني بالنهوض بالمرأة وتمكينها. وبعد أن اعتمدت اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين، في دورتها الثالثة، "رصد المرأة" كمشروع مشترك بين الوكالات، انضم البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (برنامج إقامة شبكات التنمية المستدامة وبرنامج قضايا الجنسين في التنمية)، والآلية الوطنية الأسبانية، إلى الموقع بصفة أطراف مساهمة، وهي مشاركة، بالتالي، في عضوية لجنة شبكة رصد المرأة، التي تحدد السياسات فيما يتعلق بالموقع. وقد أعربت كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك اليونسكو، عن الرغبة في أن تنضم بصفة أعضاء مساهمة.

٣٥ - وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، أجرت شعبة النهوض بالمرأة الحوار المتعلق بالمرأة والصحة الذي دار بواسطة الاتصالات الإلكترونية. وتمثل الهدف من الحوار في تشجيع توسيع نطاق مساهمة المرأة من مختلف أنحاء العالم في المناقشات بشأن سياسات الصحة الوطنية، وتضمين ذلك الحوار منظورا يراعي قضايا الجنسين. وشمل الحوار، الذي أجري عن طريق البريد الإلكتروني وشبكة الإنترنت، ٢١٧ مشاركا من أكثر من ٢٠ بلدا كما أن ثلثهم من بلدان نامية. وقد أعِد موجز للمناقشة وقُدم إلى اجتماع فريق الخبراء المعني بالمرأة والصحة: إدماج منظور لنوع الجنس في قطاع الصحة، الذي عُقد في تورين في الفترة من ٢٨ أيلول/سبتمبر إلى ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

٣٦ - وقد ركز الحوار على المواضيع التالية: (أ) الوصول إلى الخدمات الصحية ونوعيتها، و (ب) و (ج) التعليم والبحث الطبيان، و (د) و (هـ) إصلاح قطاع الصحة. وحدد المشاركون التحيز على أساس نوع الجنس بوصفه عاملا ما زال قائما ويؤثر في المرأة كمقدمة للرعاية الطبية وكذلك في إمكانية وصولها إلى الخدمات والمعلومات الطبية. ودعوا إلى وضع أسلوب عمل جديد في مجال الصحة يتبع نهجا قائما على أساس كل أطوار الحياة، وحثو أيضا على تحسين التعاون بين العاملين في المهن الصحية، والمنظمات النسائية غير الحكومية، والحكومات. وتقدم المشاركون أيضا بتوصيات محددة إلى الأمم المتحدة في مجالات الوصول إلى الخدمات الصحية، والحضانة، والتعليم الطبي، وإصلاح قطاع الصحة.

٣٧ - وفي أثناء ١٩٩٨، تلقى مشروع "رصد المرأة" مساهمات مالية مخصصة لتوسيع نطاق الشمول، ولمجموعة من المحاضرات بالوسائل الإلكترونية بشأن مجالات الاهتمام الحاسمة من المقرر إجراؤها في أثناء ١٩٩٩ و ٢٠٠٠، تحضيرا للدورة الاستثنائية للجمعية العامة.

جيم - اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين والتابعة للجنة التنسيق الإدارية

٣٨ - بعد انعقاد الدورة الثالث للجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين، تولى مديرو المهام إنجاز أعمال فترة ما بين الدورتين وسيُعرض ما أنجزوه على اللجنة في دورتها الرابعة (٢٣-٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٩) لتُتخذ إجراءات بشأنه. وعقدت في أثناء السنة سلسلة من الاجتماعات غير الرسمية في نيويورك. وستقدم المستشارة الخاصة المعنية بقضايا الجنسين والنهوض بالمرأة، التي ترأس أيضا اللجنة المشتركة بين الوكالات، تقريرا شفويا إلى لجنة مركز المرأة في دورتها الثالثة والأربعين. ويُتوقع أن تركز اللجنة المشتركة بين الوكالات على البنود التالية: الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام ٢٠٠٠، بما في ذلك إصدار بيان للجنة التنسيق الإدارية كإسهام في تلك العملية؛ والعمل الجاري في جمع نماذج عن الممارسات الجيدة في تنفيذ منهاج العمل وفي إدماج منظور نوع الجنس في الأنشطة الرئيسية؛ وإعداد استعراض لإشراك المرأة في التنمية/وظيفة مركز التنسيق المعني بقضايا الجنسين؛ وتكوين قاعدة بيانات عن المواد التدريبية المراعية لنوع الجنس؛ ومنهجيات تحليل الأثر بحسب نوع الجنس؛ ومدى مراعاة نوع الجنس في رموز الميزانيات وتصنيفات البرامج. وتقوم اللجنة المشتركة بين الوكالات أيضا، كجزء من دورتها الرابعة، بعقد حلقة عمل، يشترك فيها عدد من المنسقين المقيمين ومن الموظفين الميدانيين للوكالات، للشروع في حوار بشأن تنفيذ منهاج العمل وإدماج منظور نوع الجنس في الأنشطة الرئيسية.

٣٩ - واستنادا إلى قرار اتخذته اللجنة المشتركة بين الوكالات وأيدته لجنة مركز المرأة في استنتاجاتها المتفق عليها بشأن حقوق الإنسان للمرأة، نظمت شعبة النهوض بالمرأة حلقة عمل معنية بنهج قائم على الحقوق للعمل على النهوض بالمرأة وتمكينها وتحقيق المساواة بين الجنسين. وعُقدت حلقة العمل في روما في الفترة من ٥ إلى ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ واستضافتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. وقد التقى فيها ٧٤ مشاركا من منظومة الأمم المتحدة ومن فرقة العمل المعنية بالمساواة بين الجنسين التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية. وسعت حلقة العمل إلى استعراض وتوضيح النهج القائم على الحقوق للعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين، وانعكاسات هذا النهج على سياسات وعمليات الكيانات الثنائية والمتعددة الأطراف. وقد ساهمت حلقة العمل في الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

٤٠ - واعتمدت حلقة العمل بلاغا ختاميا أوجزت فيه النتائج والاستنتاجات الرئيسية التي انبثقت من المناقشات، وتقدمت بعدد من التوصيات المحددة. وفي حين أقرت بأنه يلزم بذل مزيد من الجهود لتحديد كامل الآثار المترتبة على النهج القائم على الحقوق في العمل على تحقيق المساواة بين الجنسين بالنسبة لوضع السياسات والبرمجة، تقدمت حلقة العمل بالتوصيات التالية:

- تعزيز معرفة حقوق الإنسان والالتزامات الملازمة لها، وعدم قابلية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية للتجزئة؛

- ترويج مبدأ المساواة بين الجنسين بوصفه عاملا مركزيا لإعمال حقوق الإنسان؛

- تشجيع تهيئة بيئة تمكينية يتسنى فيها للنساء والفتيات أن يمارسن الحق في الاختيار؛

- تعزيز توافر المعلومات والإحصاءات المراعية لنوع الجنس وإمكانية الوصول إليها؛

- تقديم الدعم للمشاركة والنضال المحلي عن طريق بناء القدرات وتطوير المؤسسات؛

- تدعيم النهج القائم على الحقوق من خلال زيادة الاتصالات بين اختصاصيي التنمية واختصاصيي حقوق الإنسان، بمن فيهم اختصاصيو اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين وفرقة العمل المعنية بالمساواة بين الجنسين التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية.

- زيادة استخدام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وغيرها من صكوك حقوق الإنسان، وأعمال هيئات حقوق الإنسان المنشأة بمعاهدات، والإجراءات الخاصة، كتوجيه يُهتدى به في الاضطلاع بالأنشطة التنفيذية؛

- تعزيز الآليات الوطنية والدولية للرصد والمساءلة؛

- دعم إدماج المعايير الدولية لحقوق الإنسان في النظم القانونية الوطنية؛

- تقاسم المعلومات بشأن أفضل الممارسات والدروس المستفادة فيما يتعلق بالأدوات، والمنهجيات، وآليات الرصد؛

- تعزيز التنسيق فيما بين منظومة الأمم المتحدة، والكيانات الثنائية، والشركاء الآخرين، بما في ذلك على الصعيد الوطني.

٤١ - وقد تم تنظيم الاجتماع في جزأين. استعرض الجزء الأول الأبعاد المفاهيمية والقانونية لنهج يستند إلى الحقوق، وأبعاد هذا النهج المتعلقة بالجنسين، وناقش النهج بمفهومه المتوخى في السياسات الثنائية والمتعددة الأطراف. وقيَّم الجزء الثاني الانعكاسات العملية لنهج يستند إلى الحقوق لتناول مسألة المساواة

بين الجنسين، وذلك على أساس أمثلة ودراسات حالة مقدمة من وكالات ثنائية ومتعددة الأطراف. واستفادت حلقة العمل من ورقة معلومات أساسية أعدتها الأستاذة سافيتري غونيسيكيري (جامعة كولومبو، سري لانكا)، بالتعاون مع شعبة النهوض بالمرأة، ومن توجيه الاستاذة سيس فلين تيرمان (جامعة أوتراخت، هولندا). وفي الجزء الثاني من حلقة العمل، تناولت تسعة أفرقة عاملة الآثار المترتبة بالنسبة للبرمجة على النهج المستند إلى الحقوق لتناول مجالات مثل المساعدة الإنسانية؛ وحق المرأة في الأغذية؛ وحق المرأة في الصحة. وجرت أيضا مناقشة الأثر المترتب على المميزات الثقافية الخاصة بالنسبة للبرمجة المستندة إلى الحقوق للأنشطة المتعلقة بالمرأة، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بوصفها أداة للبرمجة المستندة إلى الحقوق. وقامت شعبة النهوض بالمرأة بتجميع تقرير عن أعمال الاجتماع وأتاحته للجمهور.

٤٢ - وكمتابعة للتوجيه المقدم من لجنة التنسيق الإدارية بخصوص زيادة تنسيق أعمال هيئاتها الفرعية الدائمة، ولمناقشات رؤساء اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية والفريق العامل التنسيقي واللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة، في إطار دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعنية بالمتابعة المتكاملة للمؤتمرات، في أيار/ مايو ١٩٩٨، قبلت المستشارة الخاصة، بصفتها رئيسة الفريق العامل التنسيقي دعوة رئيسة اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتنمية المستدامة وأدلت ببيان أمام اللجنة الاستشارية في دورتها الثالثة عشرة، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. ودعت المستشارة الخاصة إلى الاضطلاع بعملية تبادل منتظم بين اللجنتين لكي يتسنى طرق المسائل ذات الاهتمام المشترك، ولا سيما المسائل الشاملة للقطاعات، على نحو أكثر انتظاما واطرادا في عمل اللجنتين. واستنادا إلى ولاية اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية، لتعزيز أوجه التكامل بين جانب وضع المعايير/السياسات والجانب التنفيذي لجهاز الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإلى ولاية الفريق العامل التنسيقي، حددت مجالات مختلفة لهذا المزيد من التعاون، بما في ذلك انعكاس اعتبارات نوع الجنس في أنشطة إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والأنشطة التنفيذية بصورة عامة، وفي عمل نظام المنسقين المقيمين، والاهتمامات المتعلقة بنوع الجنس في العملية والمبادئ التوجيهية للإطار الاستراتيجي، بما في ذلك من أجل التصدي لحالات الأزمات، واعتبارات نوع الجنس في استئصال الفقر؛ وجمع المؤشرات والبيانات. ومن المتوقع أن تقبل رئيسة اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية دعوة رئيسة الفريق العامل التنسيقي وأن تدلي ببيان أمام الفريق العامل في دورته الرابعة، في شباط/فبراير ١٩٩٩.

دال - الأنشطة المبلغ عنها والتي اضطلعت بها المنظمات غير الحكومية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني

٤٣ - منذ صدور التقرير الأخير للأمين العام إلى الجمعية العامة عن تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (A/53/308)، تم تنظيم عدد من الأحداث على الأصعدة الدولية والإقليمية والوطنية تحت

رعاية المنظمات غير الحكومية. وفي حين أن الأمانة العامة لم تتلق بانتظام تقارير عن هذه الأنشطة، فقد تمت إحاطة شعبة النهوض بالمرأة علما ببعض هذه الأنشطة التي ترد ملاحظتها هنا كأمثلة عن المتابعة الواسعة النطاق للمؤتمر من جانب المجتمع المدني.

٤٤ - يندرج بعض جهود المتابعة المبلغ عنها في إطار الأنشطة على الصعيد المحلي، وتتسم أنشطة أخرى بالطابع الوطني أو الإقليمي أو العالمي. ومن الأمثلة عن الجهود العالمية حلقة دراسية دامت ثلاثة أيام حول موضوع المتابعة في فترة ما بعد بيجين، استضافها الاتحاد النسائي لعموم الصين في حزيران/يونيه ١٩٩٨. وقد التقت في هذه الحلقة الدراسية ممثلات لمجموعات نسائية من أكثر من ٣٠ بلدا من مختلف أنحاء العالم، قدمن تقارير عن التقدم المحرز في تنفيذ منهاج عمل بيجين على الصعيد الوطني. ونوقشت في الحلقة الدراسية الفجوة القائمة بين الالتزامات المعلنة في مؤتمر بيجين وحقيقة أوضاع المرأة، ولا سيما في البلدان الأشد فقرا.

٤٥ - وانعقدت في غلاسغو، بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية حلقة دراسية تحت عنوان "تحقيق نجاح الديمقراطية: استراتيجيات لتمكين المرأة في الحياة السياسية والعامة" نظمها المجلس البريطاني في الفترة من ٣٠ آب/أغسطس إلى ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. وبغية ترويج أحدث المعارف وأوجه التقدم في التنمية الاجتماعية ومسائل نوع الجنس، حضرت الحلقة الدراسية ممثلات لمجموعات حقوق المرأة وممثلون لوكالات حكومية، وأعضاء في الأوساط الأكاديمية، ومحامون، وصحفيون من ٣١ بلدا، وكان نصف مجموع الحاضرين، تقريبا، من بلدان أفريقية.

٤٦ - وعلى الصعيد الإقليمي، اشترك برنامج المرأة لجنوب آسيا والمحيط الهادئ المعني بتعليم الكهول ومكتب قضايا الجنسين والتعليم، التابعان للمجلس الدولي لتعليم الكهول، في عقد اجتماع تشاور إقليمي بشأن تعليم المرأة، في ٢٦ و ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، في هوا هين، تايلند. وكان الغرض من الاجتماع هو وضع استراتيجية لزيادة التنسيق بين المنظمتين في بناء القدرات القيادية للمعلمات وفي القيام بالمتابعة، في جملة أمور، لناتج مؤتمر بيجين. وقد أفيد في أثناء اجتماع التشاور بوجود آليات للرصد والدعوة تدعمها مجموعات نسائية على الصعيد الوطني، وبأن هذه الآليات ساعدت الحكومات على متابعة التزاماتها المعلنة في مؤتمر بيجين.

٤٧ - وعقد في كاتمندو، في الفترة من ٣٠ آب/أغسطس الى ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، المؤتمر الدولي الثاني المعني بالمرأة والمياه الذي رعته منظمة المرأة في قطاع الأعمال والمهن في نيبال ومنظمة المرأة والمياه في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد انضمت في هذا المؤتمر الى النساء العشرين القادمات من منظمات شعبية ريفية نيبالية، واللائي تشمل مهامهن اليومية الرئيسية جلب المياه، ٥٠ امرأة أخرى من مناطق حضرية في نيبال والهند وبنغلاديش وسري لانكا واستراليا وألمانيا وكندا والولايات المتحدة، لمناقشة مستقبل المياه العذبة على الصعيدين المحلي والعالمي على السواء. واتفقت المشاركات على تنظيم يوم عالمي للمياه خاص بالمرأة في اليوم السابق ليوم المياه العالمي، وهو ٢١ آذار/ مارس ١٩٩٩.

٤٨ - ولم تنفك الجهود الرامية الى زيادة وتعزيز رفاه وحقوق الفتيات تحصل على مزيد من الدعم العالمي. وقد تم التشديد على تعليم وتدريب المراهقات بوصفهن قائدات المستقبل ومشاركات بالتساوي في صنع القرار، وذلك في مخيم صيفي إقليمي نظمته رابطة الفتيات المسيحيات في قبرص في شهر آب/اغسطس ١٩٩٨. وكانت المشاركات فتيات من الأردن ولبنان ومصر واليونان، فضلا عن فتيات فلسطينيات. وتمثل الهدف من تنظيم هذا المخيم في إعداد الفتيات للمشاركة المسؤولة على مستويات صنع القرار. وعقدت رابطة الفتيات المسيحيات أيضا حلقة عمل في كينيا في الفترة من ٩ إلى ١٣ آذار/ مارس ١٩٩٨، التقت فيها ٣٠ فتاة من مختلف أنحاء البلد. وكانت حلقة العمل تهدف الى تعزيز وعي الفتيات بما لهن من حقوق الإنسان وبالأثر المترتب على العنف ضد المرأة.

٤٩ - وأنتجت المنظمة اليابانية للتعاون الدولي في تنظيم الأسرة ثلاثة أشرطة فيديو تتضمن دعوة للحاجة الى برامج متعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية للمراهقات في آسيا. واستنادا الى أحداث واقعية مرت بها ثلاث فتيات من نيبال وفييت نام والفلبين، تطرق الأفلام الثلاثة مسائل الزواج المبكر، والحمل غير المرغوب فيه، والولادة غير المرغوب فيها، من وجهة نظر المراهقات ذاتهن. وقد صممت أفلام الفيديو لمساعدة صانعي القرار على فهم حالة الفتيات والمشاكل المحيطة بهن وعلى وضع سياسات مناسبة للاستجابة الى احتياجاتهن.

٥٠ - وقد أصبحت شبكة الإنترنت وسيلة مفضلة للاتصالات ومنبرا لتبادل المعلومات فيما بين مجموعات الرجال والنساء على نطاق العالم. وبالرغم من أن الوصول الى الإنترنت ما زال غير ممكن للعديد من النساء في الجنوب، فإن عدد المواقع على الشبكة في العالم النامي التي تطرق قضايا المرأة يتزايد بسرعة. وفضلا عن ذلك، فإن هذه المواقع لم تنفك توسع نطاق قدراتها، ويشمل ذلك عقد المؤتمرات بالوسائل الالكترونية، وتقوم بتوفير المساعدة للمستخدمين. وعلى سبيل المثال، أفيدت شعبة النهوض بالمرأة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ بأن "Women'sNet"، وهو موقع على الشبكة العالمية بدأ تشغيله في جنوب أفريقيا، شرع في توجيه رسائل بالبريد الالكتروني لاستكمال معلومات الجمهور باستمرار بشأن أحدث التطورات على الموقع.

٥١ - وتواصل في إطار مؤتمرات دولية متنوعة استكشاف الاهتمام المتنامي باستخدام تكنولوجيا المعلومات ووسائط الإعلام كأداتين للنهوض بمركز المرأة وللقضاء على القوالب النمطية المتعلقة بنوع الجنس. وعُقد في هولندا، في الفترة من ٢٢ الى ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٨ مؤتمر معنون "مؤتمر المعرفة بشأن عالم المعلومات النسائية". وتمثل هدف المؤتمر في تحسين مكانة المعلومات النسائية على المستويين العالمي والمحلي وتسهيل الوصول اليها، ووضع استراتيجية تسمح للنساء المشاركات في الإعلام بتعزيز تمكين المرأة على الصعيد العالمي. واعتمد المؤتمر مشروع إعلان لدعم هذه القضية، وقد حضره زهاء ٣٠٠ امرأة ورجل من ٨٣ بلدا، كان من بينهم اختصاصيون في مجال الإعلام، وأمناء مكتبات، واختصاصيون في شؤون المرأة وقضايا الجنسين في ميدان الإعلام النسائي. وكان المركز الدولي للمعلومات والمحفوظات بشأن الحركة النسائية، وهو منظم المؤتمر، قد شرع في تكوين قاعدة بيانات جديدة تسمى "رسم خريطة عالم الإعلام النسائي" وهي تمثل جردا لخدمات المعلومات النسائية المتاحة في مختلف أنحاء العالم. وتوفر

قاعدة البيانات أيضا معلومات مبوبة بحسب الجنس، وتقيم صلة بين جداول أعمال الحكومات وللمجتمع المدني في مجال السياسات.

٥٢ - واهتداء بمنهاج العمل الذي اعتمده المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، والذي أدرج وسائط الإعلام لأول مرة كمجال منفصل ضمن مجالات الاهتمام، نظمت الرابطة العالمية للاتصالات المسيحية سلسلة من المشاورات الإقليمية الهادفة الى الجمع بين ممارسي الأنشطة الإعلامية، وصانعي القرارات، والعناصر المحركة، والاختصاصيين. وعـُقد المؤتمر الأخير في هذه السلسلة المتعلقة بنوع الجنس وسياسة الاتصالات، في كينغستون، جامايكا، في الفترة من ١٩ الى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، لتحليل القضايا الأساسية في تمثيل الجنسين ومشاركتهما في وسائط الإعلام.

ثالثا- خطة العمل المشتركة لشعبة النهوض بالمرأة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

٥٣ - طلب الى الأمين العام، في القرار ٥/٣٩ للجنة مركز المرأة والقرار ٤٣/١٩٩٧ للجنة حقوق الإنسان، أن يعد سنويا خطة عمل مشتركة لشعبة النهوض بالمرأة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وفي القرار ٥١/١٩٩٨، طلبت لجنة حقوق الإنسان أن تعكس خطة العمل المشتركة كافة جوانب العمل الجاري، وأن تحدد مكامن العراقيل/العقبات والمجالات التي يمكن زيادة التعاون فيها. وفي الاستنتاجات المتعلقة بحقوق الإنسان للمرأة (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٢/١٩٩٨، الفرع ثالثا)، التي أعدتها لجنة مركز المرأة، طلب الى المكتبين الاستمرار في إعداد خطة العمل السنوية المشتركة وتعزيز التعاون والتنسيق في أنشطة حقوق الإنسان، ولا سيما (أ) من خلال التعاون في صياغة التقارير للجنة مركز المرأة ولجنة حقوق الإنسان؛ و (ب) عن طريق تبادل المعلومات بصورة منتظمة عن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، ودوراتها، ووثائقها، لضمان إدماج عملها على نحو أفضل في عمل الهيئات الأخرى المنشأة بمعاهدات وفي أنشطة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان؛ و (ج) من خلال بناء القدرات من أجل تنفيذ استنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتفق عليها ٢/١٩٩٧ بشأن إدماج منظور يراعي نوع الجنس للعناصر الرئيسية لجميع سياسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها، وخاصة التدريب والتوعية بشأن قضايا الجنسين، وبخاصة فيما يتعلق بالقائمين برصد حقوق الإنسان.

ألف - تقييم تنفيذ خطة العمل الحالية

٥٤ - في إطار تنفيذ خطة العمل المشتركة الحالية (انظر E/CN.6/1998/2/Add.1، الفقرات ١٣-٢٣)، تواصل في أثناء عام ١٩٩٨ التبادل المنتظم للمعلومات بين المفوضية وشعبة النهوض بالمرأة وتم توسيع نطاقه. وأدلت المستشارة الخاصة المعنية بقضايا الجنسين والنهوض بالمرأة ببيان أمام الدورة الرابعة والخمسين للجنة حقوق الإنسان. وفي أثناء السنة، اجتمعت المستشارة الخاصة بالمفوضة السامية عدة مرات، وأجرت أيضا مقابلة مع النائبة المعينة حديثا للمفوضة السامية لحقوق الإنسان. واشتركت في مناقشة خاصة لكبار

المسؤولين في الأمم المتحدة ترأسها المفوضة السامية بمناسبة نظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في أثناء انعقاد الجزء التنسيقي من دورته في تموز/يوليه ١٩٩٨، في متابعة إعلان وبرنامج عمل فيينا. واشترك موظفو الشعبة في اجتماعات عديدة معقودة في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، بما في ذلك الاجتماعان التاسع والعاشر لرؤساء هيئات حقوق الإنسان المنشأة بمعاهدات. وقدم موظفو الشعبة مدخلات الى دورة اللجنة المعنية بحقوق الإنسان المعقودة في نيويورك في آذار/ مارس - نيسان/أبريل ١٩٩٨ واشتركوا في توفير الخدمات لها. وسهلت شعبة النهوض بالمرأة مشاركة رئيسة لجنة مركز المرأة في اجتماع لفريق مناقشة معني بحقوق الإنسان للمرأة في الدورة الرابعة والخمسين للجنة حقوق الإنسان.

٥٥ - وأدلت المفوضة السامية لحقوق الإنسان ببيان أمام الدورة الثانية والخمسين للجنة مركز المرأة. وتناولت مساهمة المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة، بصفتها عضوة في فريق المناقشة في تلك الدورة، مجال الاهتمام الحاسم "العنف ضد المرأة". واشترك موظفو المفوضية في دورة ١٩٩٨ للفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجنة مركز المرأة والمعني بإعداد بروتوكول اختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وفي الدورة الثانية والأربعين للجنة مركز المرأة. واجتمع الرئيس المعين حديثا لفرع البرامج والأنشطة في مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بموظفي شعبة النهوض بالمرأة أثناء أداء مهمة في نيويورك، واشترك في حلقة العمل المعنية بنهج قائم على الحقوق لتمكين المرأة والنهوض بها والمساواة بين الجنسين.

٥٦ - اشتركت الشعبة والمفوضية في إعداد تقرير عن تمتع المرأة الفعلي بحقوق الإنسان، ولا سيما الحقوق المتعلقة بالقضاء على الفقر، والتنمية الاقتصادية، والموارد الاقتصادية (E/CN.4/1998/22-E/CN.6/1998/11)، قدم الى لجنة مركز المرأة في دورتها الثانية والأربعين وإلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الرابعة والخمسين. وقدمت الشعبة مساهمة فنية وشاركت في الأنشطة المشتركة بين الوكالات - بصفتها ممثلة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية - في إطار استعراض الخمس سنوات لإعلان وبرنامج عمل فيينا. وقدمت الشعبة المساهمات المعتادة في عدد من تقارير المفوضية، وذلك على أساس مخصص أو بناء على الطلب. وقامت الشعبة أيضا بتوفير مدخلات في أعمال المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام بدون محاكمة.

٥٧ - واستمرت الشعبة في توفير مدخلات في المشروع المشترك المتعلق بإدماج منظور الجنسين في الخدمات التقنية والاستشارية التي تقدمها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وترأست الاجتماع التقني لوضع الصيغة النهائية للمرحلة الرابعة من المشروع. وتشمل أنشطة المتابعة القيام، في تموز/يوليه ١٩٩٨ بوضع مبادئ توجيهية مفصلة بشأن نوع الجنس وحقوق المرأة في مجال حقوق الإنسان، لكي يستخدمها الموظفون والخبراء الاستشاريون للمفوضية في كافة الحلقات الدراسية والأنشطة التدريبية في طوري التحضير والتنفيذ. وتجري المفوضية حاليا اختبارا ميدانيا للمبادئ التوجيهية التي تم وضعها، وسيجري في الربع الأول من عام ١٩٩٩ وضع مبادئ توجيهية مماثلة من أجل تقييم مشاريع التعاون التقني. وستدمج هذه

المبادئ التوجيهية في الجهود المضطلع بها حاليا لتحسين منهجية برنامج التعاون التقني، بما في ذلك تنقيح مواد التدريب والدعم. وستواصل شعبة النهوض بالمرأة الاشتراك في متابعة هذا المشروع.

٥٨ - واستجابة لطلب تقدم به اجتماع رؤساء الهيئات المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان وأيدته الجمعية العامة في القرار ١١٨/٥٢، أعدت الشعبة دراسة بشأن إدراج منظور يراعي نوع الجنس في أعمال الهيئات المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان، وقدمته الى الاجتماع العاشر لرؤساء تلك الهيئات (HR1/MC/1998/6). وأيد رؤساء الهيئات التقرير بقوة وشددوا على فائدة هذه الدراسة الشاملة لأعمال الهيئات المنشأة بمعاهدات وبخاصة في تقييم الممارسات الحالية وفي تحديد مجالات التحسين في المستقبل والتركيز على تلك المجالات (A/53/432، الفقرة ٥٣).

٥٩ - واحتفالا بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، نفذ عدد من الأنشطة. واستنادا الى مقرر اتخذته اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين، نظمت شعبة النهوض بالمرأة حلقة عمل معنية بالنهج القائم على الحقوق لتمكين المرأة والنهوض بها والمساواة بين الجنسين حضرته عضوات اللجنة وأعضاء فرقة العمل المعنية بالمساواة بين الجنسين والتابعة للجنة التنمية الانمائية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وقد سعت حلقة العمل الى استعراض وتوضيح النهج القائم على الحقوق لمعالجة مسألة المساواة بين الجنسين وانعكاسات ذلك النهج على سياسات وعمليات الكيانات الثنائية والمتعددة الأطراف. وساهمت حلقة العمل في الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين. واعتمدت بلاغا ختاميا أوجزت فيه النتائج والاستنتاجات الرئيسية التي تم التوصل إليها في المناقشات، وتقدمت بعدد من التوصيات المحددة. وقامت شعبة النهوض بالمرأة بتجميع تقرير عن حلقة العمل وبتحريره ونشره على نطاق واسع (يرد مزيد من التفاصيل بشأن حلقة العمل في الفقرات ٤١-٣٩ من الفرع ثانيا من هذا التقرير).

٦٠ - وأعدت مفوضية حقوق الإنسان، بمساعدة هامة من شعبة النهوض بالمرأة، كتيبا إعلاميا ثانيا بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان بعنوان "حقوق المرأة، مسؤولية الجميع". وتتضمن المقالة الرئيسية في الكتيب دراسة وتحليلا لدور الأمم المتحدة في تعزيز حقوق الإنسان للمرأة. وتتضمن أيضا معلومات عن أنشطة منظومة الأمم المتحدة المنجزة في عام ١٩٩٨ فيما يتعلق بحقوق المرأة.

باء - خطة عمل مشتركة لعام ١٩٩٩

٦١ - ستواصل الشعبة والمفوضية توخي نهج الأهداف المحددة المتبع في خطة عمل ١٩٩٨. وسيتم التشديد على الميادين المبينة أدناه.

٦٢ - سيتواصل في ١٩٩٩ التعاون بين الشعبة والمفوضية بشأن عمل الهيئات المنشأة بمعاهدات. وسيتواصل العمل أيضا بشأن قاعدة البيانات الالكترونية التي تشمل كافة هيئات المعاهدات الست بغية التغلب على الصعوبات التقنية وتحقيق إمكانية تشغيل قاعدة البيانات والوصول إليها بصورة كاملة بالنسبة للمكتبين معا. وستواصل الشعبة استكمال بيانات موقعها على الشبكة العالمية (www.un.org/womenwatch/daw) لتيسير الوصول إلى المعلومات المتصلة بحقوق المرأة في مجال حقوق المرأة وباللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وستستمر في تقديم التعليقات الختامية للجنة وتوصياتها العامة إلى المفوضية لجعلها متاحة بسرعة للهيئات المنشأة بمعاهدات. وستكفل الشعبة إتاحة مذكرات الإحاطة بالمعلومات، التي تعدها مرتين كل سنة بشأن أعمال اللجنة إلى رؤساء الهيئات المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان. وستوفر المفوضية للشعبة الوثائق الأساسية للدول الأطراف والتعليقات الختامية والتوصيات العامة لهيئات المعاهدات وذلك لأغراض إعلام أعضاء اللجنة. وستواصل المفوضية أيضا استكمال بيانات على الشبكة العالمية (www.unhchr.ch) لتحقيق إمكانية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان وخاصة منها حقوق المرأة. وستستمر في توفير المعلومات للجنة مركز المرأة واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة وستتولى إعلام آليات حقوق الإنسان بشأن الأنشطة المتصلة بحقوق الإنسان للمرأة.

٦٣ - ومتابعة لقبول الاجتماع العاشر لرؤساء الهيئات المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان الإيجابي للدراسة التي أعدتها الشعبة بشأن إدماج منظور نوع الجنس في أعمال الهيئات المنشأة بمعاهدات، تم نشر الدراسة في موقع الشعبة على الشبكة العالمية وسيجري تعميمها، على نطاق واسع، على أعضاء الهيئات المنشأة بمعاهدات، والوفود، وأطراف فاعلة أخرى. وستواصل الشعبة رصد التقدم المحرز في أعمال تلك الهيئات في إدماج منظور نوع الجنس، وتقديم إسهام في أعمالها متعلق، على وجه التحديد، بنوع الجنس. وفي هذا الصدد، سيقدم الدعم في إعداد التعليقات العامة وفي تنقيح المبادئ التوجيهية لتقديم التقارير لكي تنعكس فيها الاهتمامات المتعلقة بنوع الجنس.

٦٤ - ستقدم الشعبة إسهاما محدد الأهداف في عمل الآليات غير التقليدية لحقوق الإنسان. وفي ١٩٩٩، سيتركز التشديد بصورة خاصة على دعم عمل المقررين الخاصين للجنة حقوق الإنسان المعنيين بالعنف ضد المرأة، وبحالات الإعدام بدون محاكمة أو بإجراءات موجزة أو التعسفية، وبالتعليم.

٦٥ - وستتولى الشعبة والمفوضية دعم وتسهيل تحسين التعاون بين لجنة مركز المرأة ولجنة حقوق الإنسان استنادا إلى الحوار الأول الذي أجرته في ١٩٩٨ رئيسة لجنة مركز المرأة مع لجنة حقوق الإنسان، ومشاركة المفوضة السامية، في ١٩٩٨، في أعمال لجنة مركز المرأة، ومساهمة المستشارة الخاصة، في ١٩٩٨ أيضا، في أعمال لجنة حقوق الإنسان.

٦٦ - وسيجري تحسين تبادل المعلومات بين الشعبة والمفوضية بشأن مشاريع البحث والدراسة المخططة والجارية. وسيحسن أيضا التعاون في مجال إعداد التقارير. وفيما يتعلق بالتقرير الشامل عن العنف ضد العاملات المهاجرات، الذي طلبت الجمعية العامة في قرارها ٩٧/٥٢ تقديمه إليها في دورتها الرابعة

والخمسين في عام ١٩٩٩، والتقرير الشامل المتعلق بالعنف ضد العاملات المهاجرات أيضا، والذي طلبت لجنة حقوق الإنسان في قرارها ١٧/١٩٩٨ تقديمه إليها في دورتها السادسة والخمسين في عام ٢٠٠٠، ستشترك الشعبة والمفوضية في إعداد التقريرين. وستساهم الشعبة بمعلومات، على أساس مخصص وحسب الاقتضاء، لإعداد تقارير المفوضية عن قضايا حقوق الإنسان وعن حقوق الإنسان للمرأة. وستسهم المفوضية، على أساس مخصص وحسب الاقتضاء، في إعداد تقارير الشعبة أو دراساتها بشأن قضايا نوع الجنس وحقوق المرأة. وستواصل الشعبة والمفوضية تعاونهما بتبادل المعلومات بشأن الرسائل فيما يتصل بإجراءات لجنة مركز المرأة في مجال الرسائل.

٦٧ - وستمنح مسألة الاتجار بالنساء والطفلات عناية خاصة في ١٩٩٩. وقد حددت المفوضة السامية مسألة الاتجار بالنساء والأطفال لأغراض الاستغلال الجنسي بوصفها قضية ذات أولوية. ووضعت المفوضية مشروعا يهدف إلى زيادة الوعي بهذه المسألة على أعلى مستوى سياسي. وسيجري تحسين الجهود المبذولة لدعم تنفيذ قرارات الجمعية العامة ولجنة مركز المرأة ولجنة حقوق الإنسان ذات الصلة. وسيُسعى إلى إقامة تعاون مع مركز منع الجريمة الدولية بمكتب الأمم المتحدة في فيينا لكي يشمل نشاطه مكافحة الاتجار الدولي بالنساء والأطفال. وستساهم الشعبة والمفوضية في الدراسة المتعلقة بالجوانب الجنائية للاتجار بالبشر التي يعدها حاليا معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة بالنيابة عن مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة.

٦٨ - وستعقد الشعبة والمفوضية حلقة عمل لمتابعة اجتماع فريق الخبراء المعني بوضع مبادئ توجيهية لإدماج منظور نوع الجنس في أنشطة وبرامج الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان، الذي انعقد في عام ١٩٩٥ (انظر E/CN.4/1996/105). وقد تقر بصورة مؤقتة أن حلقة العمل هذه، التي وردت كنشاط متوقع في خطة عمل ١٩٩٨، ستُعقد في نيسان/أبريل ١٩٩٩. وستتولى حلقة العمل، التي ستُلتمس موارد من مصادر خارجة عن الميزانية لتمويلها، تقييم الأثر الذي حققه الاجتماع الأول، والنظر في الاستراتيجيات الأخرى التي يتطلبها إدماج منظور نوع الجنس في أنشطة الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان. وستستخدم المشاركون في حلقة العمل، كورقة معلومات أساسية، الدراسة المتعلقة بإدماج منظور نوع الجنس في عمل الهيئات المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان.

٦٩ - ومتابعة للاستنتاجات والتوصيات المنبثقة من المشروع المشترك المعني بإدماج منظور نوع الجنس في الخدمات التقنية والاستشارية التي تقدمها مفوضية حقوق الإنسان، ستنظم المفوضية اجتماعا لوضع الاستراتيجيات يحضره خبراء خارجيون لمناقشة الحالة الراهنة فيما يتعلق بقضايا نوع الجنس وإعداد استراتيجية للمفوضية لمراعاة نوع الجنس. وستساهم شعبة النهوض بالمرأة في وضع المفاهيم لاجتماع الاستراتيجية هذا وتنفيذه. ومن المتوقع أن يكون الاجتماع مرتبطا زمنيا بانعقاد حلقة العمل المعنية بإدماج منظور نوع الجنس، التي وردت مناقشتها في الفقرة ٦٨ أعلاه.

٧٠ - وستناقش الشعبة والمفوضية فرص التعاون في مجال الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ولا سيما في تقديم الخدمات التقنية والاستشارية الرامية إلى إنشاء و/أو تعزيز المؤسسات الوطنية. وسيقوم اجتماع تقني لموظفين من الشعبة ومن المفوضية باستعراض الحالة الراهنة لأنشطة الشعبة والمفوضية فيما يتعلق بالمؤسسات الوطنية ووضع مقترح مشروع لأنشطة مشتركة في هذا الميدان.

٧١ - وستضع الشعبة والمفوضية نموذجا/إطارا تدريبيا بشأن حقوق الإنسان للمرأة وإدماج مسائل نوع الجنس في الأنشطة والبرامج الرئيسية لحقوق الإنسان. وسوف يُستخدم هذا النموذج/الإطار التدريبي بالاقتران مع أي نشاط متصل بحقوق الإنسان لتدريب موظفي الأمم المتحدة وأفراد بعثات حفظ السلام والأفراد الميدانيين لرصد حقوق الإنسان، وسيستخدم أيضا كتدريب متخصص في مجال حقوق الإنسان للمرأة لخبراء حقوق الإنسان مثل المقررين الخاصين. وسيهدف التدريب إلى أن يشمل، في نفس الوقت، حقوق الإنسان للمرأة وإدماج مسائل نوع الجنس في الأنشطة الرئيسية لحقوق الإنسان.

٧٢ - وستواصل المفوضية التماس تعليقات الشعبة على جميع المواد التدريبية قيد الإعداد، بغية ضمان الإدراج الملائم للقضايا المتصلة بحقوق الإنسان للمرأة وبمراعاة المسائل المتعلقة بنوع الجنس. وقدمت الشعبة حتى الآن مساهمة في صياغة الكتيب التدريبي المتعلق برصد حقوق الإنسان، الذي أعدته المفوضية، والنموذج المتعلق بمراعاة نوع الجنس في حفظ السلام، الذي تشترك حاليا في إعداده إدارة عمليات حفظ السلام ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

٧٣ - وستواصل المفوضية دعوة شعبة النهوض بالمرأة إلى المشاركة لدى تنظيم دورات دروس تدريبية بشأن تقديم التقارير بموجب معاهدات حقوق الإنسان. وستشارك المفوضية في عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بوضع بروتوكول اختياري في دورته المقبلة (آذار/ مارس ١٩٩٩) وفي متابعة تلك الدورة. وستواصل المفوضية أيضا مشاركتها النشطة في اجتماعات منتقاة تنظمها الشعبة. وستقدم الشعبة مساهمتها في اجتماعات منتقاة للهيئات وستشارك في تلك الاجتماعات، ولا سيما اجتماع رؤساء الهيئات المنشأ بمعاهدات والاجتماعات التي تنظمها المفوضية. وستساهم الشعبة، وكذلك المفوضية، في متابعة حلقة عمل روما، في إطار اللجنة المشتركة بين الوكالات التابعة للجنة التنسيق الإدارية والمعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين.

رابعا - المعلومات المقدمة بموجب ولايات محددة

ألف - حالة المرأة الفلسطينية والمساعدة المقدمة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

٧٤ - طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ١٠/١٩٩٨، تقريرا عن حالة المرأة الفلسطينية والمساعدة المقدمة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. ويغطي هذا التقرير الفترة من أيلول/سبتمبر ١٩٩٧

إلى أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، وهو يستند الى معلومات من هيئات الأمم المتحدة القائمة برصد حالة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وكذلك في مخيمات اللاجئين. وتشمل هذه الهيئات اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغير من السكان العرب في الأراضي المحتلة، والمقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بالأراضي الفلسطينية المحتلة منذ ١٩٦٧. وطُلبت من منظومة الأمم المتحدة معلومات عن المساعدة المقدمة الى المرأة الفلسطينية وأدرجت الردود الواردة من ١٥ كيانا في هذا التقرير.

١ - حالة المرأة الفلسطينية

٧٥ - وفقا لإحصاء ١٩٩٧ للسكان الفلسطينيين والإسكان والمستوطنات البشرية الفلسطينية[٤]، تشكل المرأة ٤٩,٢ في المائة من مجموع السكان الفلسطينيين البالغ عددهم ٦٨٣ ٨٩٥ ٢ نسمة. ويصنف التعداد ٦٤ في المائة من القوى العاملة في فئة السكان غير النشطين اقتصاديا، وتشكل النساء ربات البيوت ٤٣,٧ في المائة من هذه الفئة. ويعني ذلك أن المرأة تشكل ٢٨ في المائة من مجموع القوى العاملة التي لا تحصل على أجر مقابل عملها. وقد يفسر هذا لماذا لا تشكل حصة المرأة سوى ١٦,٣ في المائة من مجموع العاملين في القطاع الخاص. ويظهر التعداد أيضا ٢٠,١ في المائة من النساء أميات مقابل ٧,٧ في المائة من الرجال وأن معدل الخصوبة ٦,١ في المائة.

٧٦ - وذكر منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة، في تقريره عن الضفة الغربية وقطاع غزة، أن تحسنا عاما حدث في أثناء ١٩٩٧ في الأداء الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالمقارنة مع عام ١٩٩٦. ويعزى ذلك، جزئيا، الى حقيقة أن عدد حالات غلق الحدود كان في ١٩٩٧ أدنى مما كان عليه في ١٩٩٦، مما انعكس في العمالة المعززة وتدفق التجارة بين الضفة الغربية وغزة وإسرائيل. بيد أن هذا التحسن النسبي يجب أن ينظر إليه في سياق استمرار سياسات الغلق العام، والشامل، والداخلي، التي تسببت في هبوط مستويات الدخل في السنوات العديدة الماضية. وتقدر الخسارة في الدخل نتيجة لحالات الغلق بزهاء ٤ ملايين دولار في كل يوم غلق فعلي، وقد بلغت الخسارة الكلية زهاء ٢٢٨ مليون دولار في ١٩٩٧، ويمثل ذلك قرابة نصف القيمة الكلية لما دفعه المتبرعون عن تلك السنة[٥].

٧٧ - ويتواصل تأثر الحياة اليومية للمرأة تأثرا سلبيا بالاحتلال الاسرائيلي ولا سيما بفرض التدابير المتصلة بالأمن، مثل غلق الحدود، التي لها أثر ضار على ظروفهن الاجتماعية - الاقتصادية. وكما حدث في الماضي، تعاني المرأة الفلسطينية من تأثير هذه التدابير عليها بوصفها امرأة، وهو تأثير تعززه أوجه عدم المساواة القائمة في المجتمع بين المرأة والرجل. وقد كانت حالات غلق الحدود الكثيرة من جانب اسرائيل عاملا رئيسيا مسببا لهبوط الناتج القومي الإجمالي بنسبة ١٨ في المائة في الضفة الغربية وقطاع غزة ولهبوط حصة الفرد من ذلك الناتج بنسبة ٣٥ في المائة فيما بين ١٩٩٢ و ١٩٩٦. وقدرت السلطة الفلسطينية وصندوق النقد الدولي أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي قد هبط الى نسبة ١,٢ في المائة في ١٩٩٧ بعد أن كان ٥,٥ في المائة في ١٩٩٦[٦].

٧٨ - وتنعكس هذه الحالة الاجتماعية - الاقتصادية في نفقات الأسر المعيشية. سُجل هبوط عام حقيقي بنسبة ٢,٣ في المائة في متوسط النفقات الاستهلاكية الأسرية فيما بين الربعين الأول والرابع من عام ١٩٩٧[٧]. ونظرا لحقيقة عدم المساواة بين الجنسين وما ينتج عنه من ضعف القدرة التفاوضية للمرأة، فإن أي تخفيض في نفقات الأسرة المعيشية ينزع الى إلحاق ضرر بالمرأة والطفلة بصورة غير متناسبة. وفضلا عن ذلك، هبط متوسط مشاركة المرأة في القوى العاملة من ١٣ في المائة في ١٩٩٦ الى ١٢,٣ في المائة في ١٩٩٧، مما يمثل هبوطا نسبيا قدره ٥,٨ في المائة للمرأة مقابل هبوط نسبي لمشاركة الرجل قدره ١,٥ في المائة للرجل. وفضلا عن ذلك، انخفضت أيضا في ١٩٩٧ معدلات العمالة الكاملة للمرأة والعدد الكلي للنساء الحاصلات على عمالة كاملة، في حين ارتفعت هذه القيم بصورة هائلة بالنسبة للرجل. وفي ١٩٩٧ أيضا، ارتفع معدل العمالة المتوسطة للمرأة من ٢٠,٦ الى ٢١,٤ في المائة[٨].

٧٩ - وذكر السيد هانو هالينن (فنلندا)، المقرر الخاص المعني بالأراضي الفلسطينية المحتلة منذ ١٩٦٧، في تقريره الى لجنة حقوق الإنسان، أن انعدام الدخل وعدم القدرة على شراء الأغذية في أثناء فترات غلق حدود الأراضي المحتلة قد أديا الى اقتصار العديد من الأسر على وجبة واحدة في اليوم وإلى خفض حصتها اليومية من البروتينات[٩]. وقد سجلت زيادة في حالة سوء التغذية لدى النساء الحوامل والأطفال دون سن الدراسة، الذين أصبحوا يعانون من نقص في الحديد واليود[١٠]. وأفادت أيضا اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة بانتشار ظاهرة سوء التغذية بين الأطفال في قطاع غزة[١١].

٨٠ - ولاحظ المقرر الخاص أيضا أن زهاء ٥٠٠ ٣ سجين فلسطيني، من بينهم سبع نساء، معتقلون حاليا في سجون ومراكز اعتقال اسرائيلية، انتهاكا للمادتين ٤٩ و ٧٦ من اتفاقية فيينا الرابعة. وما زال هذا يشكل مصدر قلق وتوتر في الأراضي المحتلة[١٢].

٨١ - وفي غزة، تقابل المقرر الخاص مع بعض المعتقلين سابقا ومع أمهات وأقارب سجناء فلسطينيين. وتم إعلامه بشأن المشاق الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها أسر السجناء، وبخاصة حين يكون هؤلاء السجناء معيلي أسرهم الرئيسيين. وشكت الأسر أيضا من كثرة نقل السجناء في اسرائيل، الأمر الذي يتسبب في صعوبة زيارات الأسر. كما أن هذه الزيارات تعوقها صعوبات في حصول الأقارب على التراخيص الأمنية والتفتيشات المهينة التي يتعرضون لها من أجل قضاء ما لا يزيد عن ٤٥ دقيقة مع السجناء في مجموعات تتألف كل واحدة منها من ١٠ أشخاص[١٣].

٨٢ - وذكر المقرر الخاص أيضا حالة السجناء السابقين الذين تعرضوا للتعذيب أثناء الاحتجاز. وهم يعانون من نتائج نفسانية، مثل توتر الأعصاب المزمن التالي للصدمة، والكآبة ونتيجة لذلك، يتصرف العديدون منهم بعنف مع زوجاتهم وأطفالهم[١٤]. وكذلك، فإن زوجات وأطفال العمال غير القادرين على الذهاب الى اسرائيل أو الحصول على عمل محليا يتعرضون لخطر أن يكونوا ضحايا العنف المنزلي. وقد أبلغت أيضا عن ظاهرة العنف المنزلي هذه، للأسباب المذكورة أعلاه، اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في

الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة[١٥].

٨٣ - ولاحظت اللجنة الخاصة، في تقريرها، تقارير عن "تعسف" في منح أو رفض تراخيص السفر لدخول اسرائيل. ولم تصدر اسرائيل أي قواعد خطية تحكم منح الفلسطينيين تراخيص وأذون لدخول اسرائيل. وفضلا عن ذلك، فإن المسافرين الفلسطينيين ولا سيما النساء يتعرضون للإهانة في نقاط التفتيش ونقاط عبور الحدود، وللعنف الجسدي، ولاحتمال أن يقعوا في مأزق بعيدا عن بيوتهم في مكان آخر بالأرض المحتلة، في حالة غلق الحدود[١٦].

٨٤ - وأفادت اللجنة الخاصة أيضا بأن مولودا جديدا مات في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٨ بسبب التأخيرات عند حاجز أقامه الجيش الإسرائيلي بالقرب من الخليل في الضفة الغربية. وقد وضعت الأم الحامل وليدها في سيارتها بعد أن أرغمها الجنود عند حاجز تفتيش عسكري إسرائيلي على اتباع طريق أطول الى مستشفى الخليل[١٧].

٢ - المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة الى المرأة الفلسطينية

٨٥ - تظهر المعلومات المقدمة من منظومة الأمم المتحدة دعما متواصلا من الأمم المتحدة للمرأة الفلسطينية، فضلا عن جهود متواصلة لإدماج المسائل المتعلقة بنوع الجنس في الأنشطة الرئيسية للبرامج والصناديق. بيد أن المعلومات المتاحة لا تفرق تماما من حيث مدى الدعم بين مختلف مجموعات النساء الفلسطينيات، أي النساء في مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني، والنساء في المناطق المحتلة، والنساء في مخيمات اللاجئين.

٨٦ - واصل صندوق الأمم المتحدة للسكان برنامج تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني الذي يضطلع به منذ عام ١٩٩٦ والذي تدوم فترته أربع سنوات بتكلفة ٧,٢ مليون دولار. ويركز البرنامج على ثلاثة مجالات للمساعدة: الصحة الإنجابية بما في ذلك تنظيم الأسرة، والاستراتيجيات السكانية والإنمائية، والدعوة. وكجزء من هذا البرنامج في مدينة جنين بالضفة الغربية، درب صندوق السكان فريقا يتألف من ٢٠ مربية و ١٠ مربين من أجل الوصول الى النساء والرجال في الأرياف بغية إعلامهم بشأن المسائل المتعلقة بالصحة الإنجابية وتسليمهم أقراص منع الحمل وإحالتهم الى المصحات للحصول على الخدمات. وكان هذا جزءا من مشروع تستفيد منه ٠٠٠ ١٨ امرأة متزوجة وأزواجهن وقد ساعد على تحسين قدرة ٢٠ مصحة على تقديم خدمات ونصائح جيدة في مجال الصحة الإنجابية.

٨٧ - ويدعم صندوق السكان حاليا إنشاء مركز متعدد التخصصات للمرأة في مخيم جباليا للاجئين، من المقرر أن يبلغ طور التشغيل في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨. وسيقوم المركز بتوفير مجموعة متكاملة وشاملة من الخدمات والمعلومات المتعلقة بالصحة الإنجابية تغطي كامل دورة حياة المرأة، فضلا عن

المساعدة الاجتماعية، والإرشاد القانوني، والتثقيف المجتمعي بشأن قضايا متنوعة مثل العنف المنزلي، وحقوق المرأة، بما في ذلك الحقوق الإنجابية. وقد زارت مركزا مماثلا، ممولا من صندوق الأمم المتحدة للسكان في مخيم البرج للاجئين، ٠٠٠ ١٣ امرأة في أثناء ١٩٩٧.

٨٨ - وتقدم منظمة الصحة العالمية المساعدة في تعزيز إدارة النهوض بصحة المرأة في وزارة الصحة التابعة للسلطة الوطنية، فضلا عن تنفيذ مشروعين في مجال الصحة الإنجابية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويهدف المشروعان اللذان يمولهما صندوق السكان إلى خفض معدل وفيات الأم بنسبة ٥٠ في المائة، من خلال الشروع في الإرشاد والفحص بشأن تنظيم الأسرة في ٥٠ في المائة من مجموع المرافق الصحية، وزيادة معدل انتشار استعمال موانع الحمل، وتوفير الرعاية بعد الولادة لجميع النساء بحلول عام ٢٠٠٠.

٨٩ - وقدمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) المساعدة إلى المرأة الفلسطينية من خلال المجالات البرنامجية الثلاثة التالية: الدعوة وبناء القدرات؛ الصحة والتغذية؛ التعليم الأساسي. وفي خلال عام ١٩٩٧، أجرى مكتب اليونيسيف لغزة والضفة الغربية مراجعة حسابات تراعي نوع الجنس لأربعة مشاريع بغية تقييم مدى انعكاس التزام اليونيسيف عالميا بطرق الاهتمامات المتعلقة بنوع الجنس في أنشطة المشاريع على الصعيد المحلي. وعقب مراجعة الحسابات، عقدت حلقتا عمل لتقاسم الاستنتاجات المتوصل إليها مع ١٠٠ من صانعي القرار والفنيين الأساسيين بغية زيادة الوعي بإدماج المسائل المتعلقة بنوع الجنس في العناصر الرئيسية للبرمجة. وقام قسم المسائل المتعلقة بنوع الجنس والشراكة، التابع لليونيسيف بنشر مراجعة الحسابات ومحاضر أعمال حلقتي العمل.

٩٠ - ينطوي مشروع صحة المرأة الذي تضطلع به اليونيسيف على وضع سياسات وإجراءات بشأن مسائل صحة المرأة الأساسية وعلى رفع مستوى الخدمات والموارد البشرية لوزارة الصحة في السلطة الوطنية. وفي أثناء الفترة ١٩٩٨/١٩٩٧ تم تدريب ٦٠ من الفنيين الصحيين في وزارة الصحة على التصدي لانتشار الأمراض المنقولة جنسيا والوقاية من متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وكذلك على الكشف عن سرطان عنق الرحم وسرطان الثدي. وفي أثناء نيسان/أبريل ١٩٩٨، أنجزت حملة دامت يوما واحدا بشأن "الأمومة السليمة"، كجزء من احتفالات يوم الأمومة السليمة، واشترك فيها جميع مقدمي الرعاية الصحية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

٩١ - وكجزء من برنامج التعليم الأساسي، تجري اليونيسيف حاليا بحثا ميدانيا بشأن الزواج المبكر والانقطاع عن التعليم. وستناقش نتائج البحث مع واضعي السياسات على أعلى مستوى في قطاع التعليم. وبالإضافة إلى ذلك، يتواصل حاليا تنفيذ مشروع - مبادرة الرعاية الأفضل للأطفال - معني بالمعارف المتصلة بتربية الأطفال ويغطي قضايا مثل الزواج المبكر، والمساواة بين الجنسين، وعمل الأطفال. ويستهدف هذا المشروع الآن كلا من الأم والأب عن طريق عاملين اجتماعيين ذكور وإناث.

٩٢ - يقوم متطوعو الأمم المتحدة حاليا بتنفيذ مشروع مشاركة الشباب وتنميتهم على أساس الجماعة المحلية، وهو يهدف إلى تشجيع التنمية للشباب، ولا سيما الفتيات، ليصبحوا شركاء بصورة كاملة في تنمية المجتمع الفلسطيني ومساهمين في تلك التنمية. وقد عمل حتى الآن ٢١ من متطوعي الأمم المتحدة (متطوعان دوليان و ١٩ متطوعا وطنيا) كمتخصصين في صحة المرأة أو عاملين صحيين للجماعات المحلية أو منسقين لمراكز أنشطة الجماعات المحلية، من أجل تحسين حالة المرأة الفلسطينية، بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

٩٣ - وكجزء من البرنامج الدولي الرامي إلى زيادة وتحسين العمالة للمرأة الذي تضطلع به منظمة العمل الدولية، وضع مشروع خطة عمل للضفة الغربية وقطاع غزة على أساس مجموعة من المشاورات بين منظمة العمل الدولية، وممثلي مختلف وزارات السلطة الفلسطينية ومنظمات العمال وأرباب العمل، فضلا عن شركاء اجتماعيين آخرين. وسيشمل مشروع خطة العمل نظام معلومات لسوق العمل يراعي نوع الجنس، وسيسمح بتحسين جمع وتحليل ونشر البيانات المصنفة بحسب نوع الجنس.

٩٤ - ويشتمل مشروع خطة العمل على التدريب المهني لزهاء ١٠٠ امرأة في قطاع السياحة و ٢٠٠ امرأة تقريبا من العاملات في قطاع الحرف اليدوية غير الرسمي في إقليم بيت لحم. وفي قطاع غزة، يستهدف البرنامج زهاء ٣٠٠ امرأة في مناطق ريفية فقيرة لكفالة حصولهن على عمل مدر للدخل وقابل للاستمرار. وينطوي هذا على تنظيم النساء في مرافق وشبكات الدعم المحلية، وتدريبهن، ووضع مخطط للادخار والائتمان يكون قابلا للاستمرار.

٩٥ - وتشمل الأنشطة الأخرى لمنظمة العمل الدولية تعزيز المركز الاجتماعي والاقتصادي للمرأة الفلسطينية، وتعزيز وتنمية قدرتها على الاضطلاع بالمشاريع. وعلى سبيل المثال، نظمت في مركز التدريب التابع للمنظمة في تورين دورة دروس مدتها أسبوعان لـ ١٤ امرأة فلسطينية مثلن منظمات غير حكومية ورابطات نسائية عاملة في مجال تعزيز حقوق الإنسان للمرأة، وذلك في الفترة من ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧. وفي الفترة من ١٥ حزيران/يونيه إلى ٣ تموز/يوليه ١٩٩٨، عـُقدت دورة دروس تدريبية أخرى في المركز لـ ١٣ مشاركا من النساء والرجال ممثلين للاتحاد العام للنقابات الفلسطينية. وفي نهاية الدورة، قام المشاركون بصياغة استراتيجية وطنية لتعزيز حقوق العاملات. وبالإضافة إلى ذلك، تم تنفيذ نشاطين تدريبيين بشأن التثمين والتسعير لـ ٢٠ مقاولة في الأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية، في الفترة من ٢٥ آب/أغسطس إلى ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

٩٦ - واضطلع مركز التجارة الدولية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية بمشروع معني بتنمية وترويج منتجات النباتات المزهرة المرتفعة القيمة من غزة والضفة الغربية، اشتمل على دراسة استقصائية لدور المرأة الفلسطينية. وقيمت الدراسة الاستقصائية، التي أكملت في حزيران/يونيه ١٩٩٨، المدى الذي تعدد فيه عوامل معينة، متعلقة على وجه التحديد بنوع الجنس، طريقة

تصور المرأة الفلسطينية لاحتياجاتها الإنمائية وإعرابها عنها، والطريقة التي تشارك بها في الأنشطة الإنمائية المعاصرة (ولا سيما تلك المتصلة بزراعة النباتات المزهرة).

٩٧ - وقام البنك الدولي، كجزء من مساعدته الإنمائية الجارية للأراضي الفلسطينية المحتلة، بدعوة مديرة اللجنة التقنية لشؤون المرأة، التي تمثل عددا من المنظمات النسائية الفلسطينية في الأراضي المحتلة، لحضور حلقة عمل تدريبية لموظفي البنك معنية بقضايا الجنسين. ودارت المناقشة حول الطريقة التي يمكن بها للبنك والمنظمات النسائية العاملة في الميدان أن يتعلم كل منهما من الآخر وأن يعملا معا لتعزيز المركز الاجتماعي - الاقتصادي، والسياسي، والقانوني للمرأة الفلسطينية.

٩٨ - وتتولى منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة حاليا، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تنفيذ مشروع مصمم لتوفير دعم مؤسسي وفي مجال السياسات للمديرية العامة للسياسات والتخطيط والتنمية المنشأة حديثا في وزارة الزراعة. وقد أنشأت هذه المديرية مؤخرا وحدة معنية بقضايا الجسين في التنمية. وستساعد الوحدة المرأة الريفية من خلال حملات التنمية والتدريب الموجه صوب مراعاة نوع الجنس.

٩٩ - وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كجزء من برنامجه لمساعدة الشعب الفلسطيني، بإنشاء وحدة للإحصاءات بحسب نوع الجنس في مكتب الإحصاءات المركزي الفلسطيني. وقد ركز تدريب الموظفين داخل الوحدة وفي المكتب ذاته على مساعدة الموظفين في اختيار المؤشرات الهامة فيما يتعلق بنوع الجنس وصياغة دراسات استقصائية واستبيانات تراعي نوع الجنس، وتقييم الإحصاءات لتحقيق الدقة في إظهار الحالة الفعلية للمرأة في المجتمع.

١٠٠ - وفضلا عن ذلك، أنشأ البرنامج الإنمائي، بالتعاون مع اللجنة المشتركة بين الوزارات التابعة للسلطة الفلسطينية، مركزا لتنمية الفتاة الريفية. ويقدم المركز تعليما وتدريبا شاملا في ميداني الصحة والزراعة. وفي أثناء ١٩٩٧، تم تدريب ٢٧ فتاة ريفية. وتهدف مرحلة ثانية للمشروع إلى إنشاء آلية يتمكن مركز تنمية الفتاة الريفية من تحقيق الاكتفاء الذاتي ومن زيادة تطوير المنهاج الدراسي وبدء مشاريع صغيرة للخريجات من أجل إيجاد أنشطة مدرة للدخل وطويلة الأجل.

١٠١ - وبالإضافة إلى ذلك، كلف البرنامج الإنمائي منظمة غير حكومية فلسطينية محلية بإنجاز دراسة شاملة بشأن مركز المرأة في الأراضي الفلسطينية المحتلة فيما يتصل باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

١٠٢ - دعمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إنشاء وحدة لحقوق المرأة والمجموعات داخل المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في غزة لتعمل مع المجتمع المحلي على تهيئة مناخ في مجال السياسات موات لحقوق المرأة. وتم في إطار البرنامج القانوني للوحدة تقديم المشورة القانونية المباشرة للأفراد والتدخل

نيابة عن النساء في محاكم الشريعة في غزة وفي قضايا الفراق والطلاق وزيارة الأطفال والنفقة. وقُدمت المشورة أيضا للسجينات ولمنظمات نسائية أخرى وللمنتميات إليها. وبالإضافة إلى ذلك، أنتجت الوحدة مجموعة من الكتيبات الإرشادية بشأن مسائل مثل قانون الزواج، والطلاق، والإرث.

١٠٣ - وتدعم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أيضا المساهمات غير الحكومية في عملية إصلاح القانون عن طريق منظمة "مشرقيات" التي يوجد مقرها في غزة لتمكينها من المشاركة في وضع قانون للأحوال الشخصية يكون منصفا. ويقع التركيز على التصريحات والتفسيرات التي تتناول الاهتمامات القائمة على أساس الشريعة.

١٠٤ - وينفذ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة جدول أعماله الخاص بالتمكين للمرأة من خلال ثلاثة مجالات برنامجية: تعزيز القدرة الاقتصادية للمرأة، وإيجاد القدرة على التسيير والقيادة، وتعزيز حقوق الإنسان للمرأة. وكجزء من الاحتفالات بالذكرى السنوية الخمسين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذكرى السنوية الخامسة لإعلان وبرنامج عمل فيينا، يقوم الصندوق حاليا ببدء حملة عالمية لاستئصال العنف ضد المرأة. وسينطوي هذا، بالنسبة للنساء الفلسطينيات، على مسيرة شعبية في الضفة الغربية، وعرض أفلام ومسرحيات، وحملات إذاعية، ومحاضرات في المدارس الثانوية، ومناقشات مائدة مستديرة مع المركز الفلسطيني للمرأة العاملة، ومركز دراسات المرأة، ومركز الإرشاد القانوني والاجتماعي للمرأة، فضلا عن اللجنة التقنية لشؤون المرأة.

١٠٥ - وقام المركز، كجزء من أنشطته لمتابعة المؤتمر العالمي المعني بالمرأة، بمساعدة اللجنة المشتركة بين الوزارات التابعة للسلطة الفلسطينية، والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، في إعداد استراتيجية وطنية للنهوض بالمرأة. ويساعد الصندوق حاليا هذين الكيانين الفلسطينيين في تنفيذ الاستراتيجية.

١٠٦ - ودعت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) نساء فلسطينيات للمشاركة في المؤتمر العالمي المعني بالتعليم. بيد أن استراتيجية اليونسكو موجهة صوب إدماج اهتمامات المرأة الفلسطينية في العمل الذي تضطلع به في مجال المساعدة، وهو يشتمل على إسناد منح دراسية عن طريق وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).

١٠٧ - وقامت الشعبة الإحصائية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة، بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، بتنفيذ أول مشروع للتعداد السكاني والسكني للمكتب المركزي الفلسطيني للإحصاءات، وقدمت دعما تقنيا في أثناء القيام بكل الأنشطة التحضيرية والعمليات الميدانية. وسيتم، قدر المستطاع، تصنيف البيانات المحصل عليها من التعداد بحسب نوع الجنس.

١٠٨ - وتسعى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا إلى إدراج منظور يراعي نوع الجنس في كل العناصر الرئيسية لأنشطتها المركزة على دعم الحالة الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع

غزة. وإلى تقديم خدمات استشارية وخدمات المساعدة التقنية. ونظمت اللجنة اجتماعا لفريق خبراء بشأن دور المنظمات النسائية غير الحكومية في اقتصاد الأراضي المحتلة، وذلك في جامعة بير زيت في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧.

١٠٩ - وتواصل الأونروا تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني، تمشيا مع ولايتها. وتشمل تلك المساعدة المجالات البرنامجية للتعليم، والصحة، والإغاثة، والخدمات الاجتماعية، وتوليد الدخل، وتنفيذ السلام، ونداء لبنان (الذي يستهدف اللاجئين في لبنان الأكثر تضررا). وتستفيد اللاجئات بصورة مباشرة أو غير مباشرة من هذه البرامج. وعلى سبيل المثال، ففي برنامج التعليم الذي خُصصت له ٥٠ في المائة من الميزانية الكلية للأونروا في ١٩٩٨، شكلت النساء ٦٢ في المائة من مجموع المتدربين الذين حضروا الدروس الفنية/شبه التقنية في الفترة ١٩٩٨/١٩٩٧. ومن مجموع ١ ٠٥٥ منحة دراسية أسندتها الأونروا في ١٩٩٨/١٩٩٧ للطلاب اللاجئين، حصلت الطالبات على نسبة ٤٦ في المائة. وقامت الأونروا، كجزء من برنامجها لتوليد الدخل، بمنح قروض بلغت قيمتها ٢,٧ مليون دولار لمجموع ٢٩٦ ٣ امرأة ينفقن على زهاء ٣١٠ ١٦ معالا. وقد تم تنظيم هذه النساء ضمن ٥٢٥ مجموعة تضامنية كانت تشكل جزءا من برنامج إقراض المجموعات التضامنية الذي استخدم كآلية ضمان. ويبلغ معدل السداد في هذا البرنامج ٩٨ في المائة.

٣ - الاستنتاجات

١١٠ - لقد أكد إعلان وبرنامج عمل فيينا حقوق الإنسان للمرأة والطفلة بوصفها غير قابلة للتصرف وجزءا لا يتجزأ من حقوق الإنسان العالمية. وفضلا عن ذلك، فهما يحملان الحكومات والمجتمع الدولي واجب السعي إلى تحقيق مشاركة المرأة الكاملة وعلى أساس المساواة في جميع مجالات الحياة، وتأمين تلك المشاركة، فضلا عن القضاء على جميع أشكال التمييز القائم على أساس نوع الجنس. واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي صدقت عليها ١٦٣ دولة، تتناول بالتفصيل على نحو كامل القضاء على التمييز ضد المرأة. ومبدأ المساواة المكرس في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. والمبادئ المجسدة في هذه الوثائق ذات صلة بالمرأة الفلسطينية، وثمة حاجة للعمل المكثف لتنفيذها تنفيذا كاملا.

١١١ - قامت السلطة الفلسطينية والمجتمع المدني الفلسطيني، بمساعدة من المجتمع الدولي، باتخاذ خطوات هائلة لتحسين حالة المرأة الفلسطينية. بيد أنه ثمة حاجة لمزيد من الجهود والمساعدة، ولا سيما في سياق إدراج منظور متعلق بنوع الجنس في العناصر الرئيسية لجميع السياسات والبرامج على نحو ما قرره المجلس الاقتصادي والاجتماعي في استنتاجاته المتفق عليها ٢/١٩٩٧. ويكتسي وجود قاعدة معلومات سليمة أهمية أساسية بالنسبة لإدراج مسألة نوع الجنس في الأنشطة الرئيسية، وينبغي بالتالي أن يتم، حيثما أمكن، تكملة جهود المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاءات من أجل الحصول على إحصاءات مبوبة بحسب نوع الجنس ونشرها بجهود تبذلها هيئات الأمم المتحدة للاحتفاظ ببيانات مبوبة بحسب نوع الجنس في عملياتها. وسيساعد ذلك بقدر هائل في عملية الإبلاغ وسيعزز فعالية الدعم المقدم إلى النساء الفلسطينيات.

١١٢ - تمثل اللاجئات نسبة هامة من مجموع النساء الفلسطينيات ولهن احتياجات أساسية حادة. ومع ذلك، فالمعلومات المتاحة غير كافية بخصوص مركزهن ونوع المساعدة التي يتلقينها. وجهود وكالة الأمم المتحدة للنهوض بولايتها في هذا المجال جديرة بالثناء، لكنها تعاني أيضا من ضغوط الأزمة المالية المشِلة التي تواجهها الوكالة حاليا. وعلى ما انعكس في التقارير السابقة، فإن مركز وحالة المرأة الفلسطينية مرتبطة ارتباطا شديد الوثوق بالتطورات على جبهة السلام. وينبغي أن يسمح التقدم في عملية السلام لسكان الأراضي المحتلة ومخيمات اللاجئين بتحقيق فوائد ملموسة.

باء - الإفراج عن النساء والأطفال المحتجزين كرهائن في المنازعات المسلحة والمسجونين

١١٣ - اعتمدت لجنة مركز المرأة في دورتها الثانية والأربعين القرار ٢/٤٢ المتعلق بالإفراج عن النساء والأطفال المحتجزين كرهائن في المنازعات المسلحة بمن فيهم من يسجن لاحقا. وطلبت اللجنة إلى الأمين العام أن "يقوم، آخذا في الاعتبار المعلومات المقدمة من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية ذات الصلة، بإعداد تقرير عن تنفيذ هذا القرار لعرضه على لجنة مركز المرأة في دورتها الثالثة والأربعين". وقد أرسلت مذكرة شفوية إلى جميع الدول الأعضاء في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. وحتى تاريخ ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، تلقت الأمانة العامة خمسة ردود.

١١٤ - أفادت حكومتا بربادوس والسلفادور بأن الحالة الموصوفة في القرار ٢/٤٢ لا وجود لها في بلديهما. وأكدت حكومة كولومبيا التزامها بالقرار ٢/٤٢. بيد أنها ذكرت أن المجموعات المسلحة المعارضة للحكومة في الحرب الأهلية الجارية حاليا تحتجز مدنيين، من بينهم نساء، بطريقة روتينية كجزء من كفاحها. وفي ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٨، وقعت إحدى المجموعات المسلحة، وهي جيش التحرير الوطني، اتفاقا مع اللجنة الوطنية للسلام وأعضاء في المجتمع المدني، التزمت فيه بوقف ممارسة احتجاز المدنيين.

١١٥ - وأفادت حكومة كرواتيا بأن اللجنة الحكومية للأشخاص المسجونين والمفقودين أجرت بحثا عن ٣٦٧ امرأة، ويشكل هذا العدد ٢٠,١٢ في المائة من العدد الكلي للأشخاص المفقودين والأشخاص المبعدين قسرا في إقليم جمهورية كرواتيا في أثناء حرب ١٩٩١ - ١٩٩٥.

١١٦ - وأفادت حكومة لبنان بأن المخابرات الإسرائيلية ألقت القبض على ثلاث نساء لبنانيات مازلن رهن الاعتقال حتى الآن. وتوجد إحداهن، وهي السيدة إيمون السعيدي، في سجن نابلس في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وحسبما أفيد به، فقد تم تعذيبها وهي تشكو من آلام شديدة في رأسها. وأفادت حكومة لبنان أيضا بأن ثمانية أطفال يوجدون حاليا رهن الاعتقال في إسرائيل.

١١٧ - وطلبت الأمانة العامة أيضا معلومات من الكيانات المختصة في منظومة الأمم المتحدة. وحتى تاريخ ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، تلقت خمسة ردود. قدمت إدارة عمليات حفظ السلام معلومات من ثلاث

بعثات من بعثاتها الميدانية. ذكرت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان أن ثلاث نساء يوجدن حاليا في حالة اعتقال في سجن الخيام، وفقا للتقارير المنشورة المتاحة. ولم تنفك لجنة الصليب الأحمر الدولية تعالج هذه المسألة. وأفادت بعثة المراقبين في سيراليون بأن المتمردين اعتقلوا عدة آلاف من المدنيين، وهم نساء ورجال وأطفال يجري استغلالهم في مهام النقل وكدروع بشرية وفي النشاط الجنسي القسري. وأفاد مكتب اتصال الأمم المتحدة في بلغراد بأن تسع نساء وأربعة أطفال دون سن الثامنة عشرة مفقودون حاليا في كوسوفو، وفقا للجنة الصليب الأحمر الدولية. بيد أنه ليس واضحا ما إذا كانوا مساجين أو مختطفين أو مجرد أشخاص مفقودين. وما زالت لجنة الصليب الأحمر الدولية تلتمس توضيحا لمصيرهم. وفضلا عن ذلك، مازال مجموع ٥٢١ امرأة و ١٢ طفلا من الصرب مفقودين منذ حرب ١٩٩١ - ١٩٩٥ في كرواتيا. بيد أن إدارة عمليات حفظ السلام ذكرت أنه لم يمكن التأكد من صحة هذه التقديرات.

١١٨ - ولم تقدم إدارة شؤون الإعلام وثلاث لجان إقليمية (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا) أي معلومات محددة في ردودها بشأن نساء وأطفال محتجزين كرهائن.

الحواشي

(١) تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين (A/53/455-S/1998/913)؛ والتقرير المؤقت عن حالة حقوق الإنسان في أفغانستان، الذي أعده السيد تشونغ - هيون بايك المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان (A/53/539)؛ وتقرير الأمين العام عن المساعدة الإنسانية الطارئة من أجل إحلال السلم والأوضاع الطبيعية في أفغانستان المنكوبة بالحرب وتعميرها (A/53/346).

(٢) أي الفترة التي مرت منذ إعداد التقرير السابق (E/CN.6/1998/2/Add.2).

(٣) الكيانات الـ ١٥ التي أرسلت ردودا هي: منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، والبنك الدولي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ومركز التجارة الدولية التابع للأونكتاد/منظمة التجارة العالمية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، والشعبة الإحصائية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة.

(٤) المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاءات، الدراسة الاستقصائية الديمغرافية في الضفة الغربية وقطاع غزة: التقرير النهائي (آب/أغسطس ١٩٩٧).

الحواشي (تابع)

(٥) منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة "تقرير عن الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة" (ربيع ١٩٩٨) الصفحة '٢' من النص الإنكليزي.

(٦) مذكرة من الأمين العام بشأن الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل (A/53/163-E/1998/79)، الفقرة ٤٣.

(٧) منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة، "تقرير الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة" (ربيع ١٩٩٨)، الصفحة ٢٩ من النص الإنكليزي.

(٨) المرجع نفسه، الصفحة ٢٣ من النص الإنكليزي.

(٩) تقرير عن حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، مقدم من السيد هانو هالينين، المقرر الخاص، عملا بقرار لجنة حقوق الإنسان ٢/١٩٩٣ ألف (E/CN.4/1998/17)، الفقرة ٣٧.

(١٠) المرجع نفسه، الفقرة ٣٥.

(١١) مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (A/53/661)، الفقرة ١٢٨.

(١٢) تقرير عن حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ...، الفقرة ٢١.

(١٣) المرجع نفسه، الفقرة ٣٠.

(١٤) المرجع نفسه، الفقرة ٢٧.

(١٥) مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية ... (A/53/661)، الفقرة ١٠٨.

(١٦) المرجع نفسه، الفقرتان ٧٠ و ٨٣.

(١٧) المرجع نفسه، الفقرة ٩٠.